إعادة إعمار العراق الفرص والتحديات

م. د. محمد علي موسى المعموري

المقدمة:

تعد الخطوة الأولى او خطوة البداية من اهم التحديات التي تواجه الاقتصاديين وصناع القرار في العراق لإعادة تنظيم الاقتصاد العراقي وإعادة اعمار ما دمرته الحروب والسياسات الاقتصادية السابقة على حد سواء، فالتخلف ضارب إطنابه في كل مكان، فهناك تخلف في القطاعات الرئيسية المختلفة كالقطاع الزراعي والصناعي وهناك تدمير في البنية التحتية نتيجة الحرب وما قبلها واختلال في الإنتاج ومعدلات عالية من البطالة وتفاوت كبير في توزيع الدخول والثروات بين الأفراد والأقاليم على حد سواء وانتشار الفقر بين أفراد المجتمع وتردي الحالة المعيشية للسكان والتدهور البيئي. وفوق ذلك غياب العناصر الرئيسية للسياسات الاقتصادية الكلية المتمثلة بالسياسات المالية والنقدية والتجارية وغيرها نظرا لغياب كامل لدور الحكومة في إدارة النشاط الاقتصادي او التأثير فيها نتيجة الوضع الأمني المتدهور وعدم الاستقرار السياسي، إضافة الى عدم الثقة بالمستقبل.

من اين نبدأ؟ واي من هذه التحديات السالفة الذكر ذات أولوية. وكيف يمكن ان نحدد ماهو مهم وما هو أهم، وما هو مطلوب بشكل ملح. وكم هي الأموال المطلوبة، ومن الذي يقوم بكل تلك الأعمال في ظل الحديث عن فساد مالي وإداري لم تشهد له البلاد مثيلا في التاريخ. وما هو دور القطاع العام وما هو دور القطاع الخاص، وما هي حجم الديون والتعويضات المطلوب من العراق الإيفاء بها، الى غير ذلك من الأسئلة الكثيرة التي تتطلب الإجابة عنها وبشكل دقيق.

لقد أتت الحرب على كل شيء، فلم تدمر الحرب البنى التحتية فقط والتي يعنى بها راس مال المجتمع مثل المدارس والمستشفيات والطرق والجسور والسدود والمحطات والمطارات، وإنما دمرت البنى الفوقية والتي يقصد بها التشريعات والأنظمة والقوانين والإطار الأكبر لها هو مؤسسات الدولة التي كانت تحكم عمل البنى التحتية. والذي لم تدمره الحرب بشكل مباشر دمرته أيادي خبيثة جاهلة من خلال عمليات السلب والنهب والحرق والتهريب الى خارج البلاد. لقد نزحت ثروة البلد التي حققها عبر عقود عديدة كلها الى خارج الحدود. وإذا ما ذهبنا لأبعد من ذلك نجد ان الحرب قد دمرت حتى منظومة القيم التي أقامها المجتمع منذ آلاف السنين.. الم يكن العراق مهد الحضارة وصاحب اول مسلة للشرائع، وها نحن بعد آلاف السنين من مسلة حمورابي التي ربما هي الآن خارج العراق مع مثيلاتها من التحف والآثار العراقية الأخرى بعد التهريب الشامل للآثار العراقية لا نجد قانونا واحدا يمكن تطبيقه في العراق حتى لو كان القانون الذي لم يكتب هو وهو علاقة الأخ بأخيه او الجار بجاره.

ولقد طرحت تساؤلات عدة بخصوص مستقبل العراق الاقتصادي ومدى قدرته على مواجهة التحديات التي تهدده، لاسيما في ظل عدم الاستقرار الأمني والاجتماعي وطغيان حالة الفساد الإداري في معظم مرافق الدولة، بحيث أصبح من الصعب البدء في عملية إعادة اعمار حقيقية، مالم يتم القضاء على الظواهر السلبية التي أفرزتها الحرب في المجتمع العراقي. على ان ذلك لم يكن المعوق الوحيد، فقد ظهرت تحديات جديدة أخرى لاتقل أهمية عما سبق ذكره من تحديات وهي مشكلة تمويل إعادة الاعمار ومشكلة الديون الخارجية. ولقد تصاعد الجدل بين المختصين بشأن الكيفية التي يتم بها تمويل إعادة الاعمار ولا سيما بنيته التحتية المدمرة، التي تعد حجر الأساس في الشروع بإعادة بناء حقيقية، وما هو الدور الذي يمكن ان تقوم به المؤسسات الدولية، مثل البنك الدولي، وما يمكن تحقيقه من خلال الاعتماد على الذات.

واستنادا الى ما تقدم نرى ان السبيل الصحيح والوحيد للنهوض بالاقتصاد العراقي يتمثل بالعمل على جانبين، يتمثل الجانب الأول بالاستفادة من الفرص المتاحة أمام الاقتصاد العراقي الآنية والمستقبلية، وهي لاشك كثيرة، أما الجانب الثاني فيكمن في تذليل التحديات والصعوبات التي تواجه الاقتصاد العراقي، وهي كثيرة أيضا. وللوصول الى هدف البحث في الكشف عن الفرص المتاحة والاستفادة منها، وتسليط الضوء على التحديات المختلفة ومحاولة تذليلها، سيتضمن البحث ثلاثة مباحث، يتعرض الأول منها الى الملامح العامة للاقتصاد العراقي، أما المبحث الثاني فيركز على تقديرات إعادة الاعمار، أما المبحث الثالث والرابع فسيركزان على الفرص المتاحة والتحديات الأكيدة والمحتملة على التوالي.

المبحث الأول/ الملامح العامة للاقتصاد العراقي

أولا: نظرة الى الوراء.

ينفرد العراق، وحده عن سائر الدول العربية، بأنه يجمع بين وفرة المياه ومساحات شاسعة من الأراضي الصالحة للزراعة، مع قلّة نسبية في عدد السكان وموارد طائلة في الثروات الطبيعية- وخاصة النفط- وعدد كبير من الرجال والنساء المتعلّمين. إضافة إلى ذلك، فإن العراق قد بذل جهوداً جبارة في مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية، على مدى عقود من الزمن، ومع كل ذلك فان البلد يعاني تدهورا اقتصاديا كبيرا، ولا زال الفقر يستشري بين أفراده، ويزداد حدّة وانتشاراً بالرغم من الإمكانيات الاقتصادية الهائلة التي يمتلكها، فأين يكمن الخلل إذاً؟

وللجواب على هذا السؤال يتطلب العمل باتجاهين: الاتجاه الأول، الغوص ولو قليلاً في تاريخ العراق الحديث، للتعرف على الكيفية التي تم بها توزيع تركة الفقر على الناس، التي توارثوها جيلاً بعد جيل. أما الاتجاه الثاني من العمل، فهو تحليل أثر المتغيرات الخارجية، والتي رافقت العقود الماضية جميعها بلا استثناء وعلى مدى قرن كامل، وكان أشد هذه المتغيرات ضراوة، هي تلك التي حدثت في عقدي الثمانينات والتسعينات، وقد توج ذلك كله بالحرب الأخيرة التي شنتها قوات التحالف على العراق.

فقد شهد الاقتصاد العراقي تطورات هامة في العقدين الأخيرين من القرن الماضي وبداية العقد الاول من هذا القرن، وتعرّض لحالات غير سوية ناتجة عن الحرب العراقية- الإيرانية والحروب اللاحقة، وبالتالي فإنّ الاقتصاد العراقي، لم ينشأ ويتطور بفعل عوامل الدفع الذاتية، المتولّدة من التناسق بين مكوناته وهيكله المستقل، وإنما نجد تفسير محدداته عبر تفاعل هذه العوامل مع المؤثرات الخارجية، التي حطّمت تطوره الطبيعي وفككت تناسقه، لتبرز ملامح هيكل جديد يعمل وفقاً لمتطلبات هذه المؤثرات الخارجية، دون أن ترقى هذه المؤثرات إلى مستوى التحديد الحاسم.

وبعبارة مختصرة يمكن القول، ان محددات التطور الاقتصادي الحديث في العراق، كانت مخاض تفاعل بين مكوّناته الداخلية والعوامل الخارجية، التي أفرزت هيكله الأساسي وتركت آثارها على اتجاهات تطوّره اللاحقة، وإن حكاية التنمية الاقتصادية في العراق، تُدحض أكثر منها في أي بلد آخر، النظرة المبسّطة إلى التنمية، التي تعتبرها مرهونة إلى حد بعيد، بوجود رأس المال واليد العاملة، وتُلقي بسائر العوامل الخارجة عن ميدان الاقتصاد في سلّة المهملات. ولكن من المفارقات ان هذه المهملات، في حالة العراق، هي الوحيدة التي تستطيع أن تفسّر لنا لماذا لم يتحقق الكثير في مجال التنمية. ولعلّ هذا يمكن أن يشكّل أفضل مدخل إلى فهم ما أُبتلي به العراق من تناقض، بين الموارد الوفيرة والنتائج الهزيلة. فأن حدوث التقلبات السياسية العنيفة والمتكررة، قد أملت على الإدارة السياسية للاقتصاد، توجّهات بعيدة المنحى وأربكت عملية اتخاذ القرارات، وحالت عدم الاستمرارية في الزخم السياسي، من النمو. الى الحد الذي يمكن القول فيه أن تاريخ العراق

الاقتصادي وحاضره يعبر خير تعبير عن التناقض الصارخ، بين وفرة الثروات الطبيعية وضآلة المنجزات أو- كما قال أحد خبراء الاقتصاد العراقيين بإيجاز بليغ- بين غنى البلاد وفقر السكان.[١]

وعودا على بدء نقول ان الاقتصاد العراقي كان أحد اهم الاقتصادات العربية في عقد السبعينات وبداية الثمانينات من القرن الماضي، واستنادا الى الكثير من المؤشرات آنذاك يمكن وضع الاقتصاد العراقي في مقدمة اقتصادات المنطقة او يكاد، ولاسيما الاقتصادات العربية، بعد ان تجاوزت عوائده النفطية آنذاك (٨) مليارات دولار سنويا، تدعمه في ذلك توفر الموارد البشرية الكبيرة، والقوى العاملة المؤهلة والمدربة تدريبا جيدا، إضافة الى ان العراق تميز عن دول المنطقة بالتنوع النسبي في قاعدة الإنتاج ولا سيما الإنتاج الزراعي، مما ساهم ذلك في بلوغ الناتج المحلي الإجمالي للعراق في العام ١٩٨٠ الى ٤٠ مليار دولار تقريبا. واستنادا الى المؤشرات التي تشير الى ان عدد السكان في العراق آنذاك كان بحدود ١٣.٢٥ مليون نسمة نجد ان متوسط دخل الفرد يتجاوز الثلاثة آلاف دولار تقريبا، مما يؤكد على ان العراق كان في مقدمة الاقتصادات العربية، مقارنة بالناتج المحلي الإجمالي، او متوسط دخل الفرد. اما الوضع المالي الخارجي للاقتصاد العراقي فكان أكثر من جيد، اذ قدرت الموجودات الخارجية للبنك المركزي العراقي في ذلك الوقت بنحو ٣٦ مليار دولار[٢].

ثانيا: تكلفة الفرصة الضائعة.

انطلاقا من الفكرة التي ترى انه لو تسنى للاقتصاد العراقي النمو بشكل طبيعي في السنوات العشرين الماضية من خلال استثمار او استغلال الإمكانات الهائلة من الموارد المالية والمادية والبشرية للاقتصاد العراقي التي توفرت له في نهاية عقد السبعينات، لكان الناتج المحلي الإجمالي للعراق قد وصل اليوم الى أكثر من ٤٠٠ مليار دولار[٣]، ولكان متوسط دخل الفرد بحدود (١٥) الف دولار سنويا، وهو يضاهي متوسط دخل الفرد في جميع دول مجلس التعاون الخليجي في الوقت الحاضر.

ان تكلفة الفرصة على الاقتصاد العراقي نتيجة انحراف الاقتصاد عن مساره الصحيح عالية الى الحد الذي لا يمكن تصوره، لاسيما اذا علمنا ان الخسائر التي تحملها الاقتصاد العراقي نتيجة للازمات التي مر بها قدرت خلال السنوات (١٩٧٩ - ٢٠٠٢) بنحو ٨٣٠ مليار دولار وفقا للإحصاءات الصادرة عن الأكاديمية الأمريكية للفنون والعلوم، منها ٤٥٠ مليار دولار خسائر الحرب العراقية- الإيرانية، ٢٣٠ مليار دولار خسائر الغزو العراقي للكويت وما أحدثه من تداعيات، و١٥٠ مليار دولار خسائر عائدات النفط "غير المحققة" بسبب العقوبات الاقتصادية الدولية والحصار التجاري والمالي الشامل الذي فرض على العراق لمدة استمرت حوالي ١٣ عاما والذي فرضت بموجبه قيود دولية على صادرات النفط العراقي، بخلاف حظر الاستثمارات الأجنبية في العراق.

ومن خلال عملية حسابية، انه لو قدر للعراق استثمار أمواله أو ايداع فوائضه المالية التي تحققت له في نهاية السبعينات في البنوك الأجنبية لبلغت اليوم أكثر من ١٢٥٠ مليار دولار. واذا ما قورن ذلك بالوضع الحالي الذي يمر فيه الاقتصاد العراقي في ظل المديونية الكبيرة التي ينوء بحملها الاقتصاد العراقي والتي تتجاوز ٣٨٣ مليار دولار تقريبا نجد ان تكلفة الفرصة التي تحملها الاقتصاد العراقي بلغت أكثر من ١٦٠٠ مليار دولار تقريبا.

الا ان الأمنيات شيء والواقع شيء آخر، وواقع الحال يشير الى ان الاقتصاد العراقي، أقرب الى الفوضى الاقتصادية منه الى الاقتصاد بعناصره المعروفة، وبعد أكثر من عشرين عاما من الحروب والحصار الاقتصادي، تحول العراق من دولة تتمتع بالعديد من مقومات القوة الاقتصادية، من موارد طبيعية هائلة وإمكانات بشرية مؤهلة، الى وضع "كارثي" على كافة المستويات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية والإنسانية، حيث دمرت بنيته الأساسية، وتدهور النشاط

---

١ - محمد سلمان حسن، دراسات في الاقتصاد العراقي، بيروت، ١٩٦٦، ص٣٠٨.
٢ - جمهورية العراق، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء،المجاميع الإحصائية السنوية.
٣ - حساب ذلك من خلال معرفة معدل النمو وبتطبيق المعادلة النمو $V=Aert$ ، ولكن لا مجال لذكره هنا.

الاقتصادي ووصلت الأوضاع الاجتماعية الى درجة شديدة التردي في ظل ارتفاع البطالة والفقر وسوء التغذية وبلوغها معدلات خطيرة.

وحتى ما قبل الحرب الأخيرة نجد ان الإحصاءات المتوافرة قدرت الناتج المحلي الإجمالي للعراق عام ٢٠٠٢ بنحو ٢٦,١ مليار دولار متراجعا من ٥٠ مليار دولار عام ١٩٩٠. وبينما يقدر عدد السكان آنذاك بنحو ٢٤,٣ مليون نسمة فذلك يجعل معدل الدخل للفرد ١٠٨٠ دولار متراجعا من ٢٥٠٠ دولار للفرد عام ١٩٩٠ وقدرت صادرات العراق آنذاك بحوالي ١٣ مليار دولار وواردات بحوالي ٨ مليارات دولار اما التضخم فقد بلغ مستويات عليا تجاوزت ٧٠ % والبطالة ما بين ٥٠% الى ٧٠% وقد تراجع الدينار العراقي الى ٣٠٠٠ دينار للدولار قبل ان يستقر حول ٢٠٠٠ دينار للدولار الواحد مؤخرا، أما الناتج المحلي الإجمالي للعراق اليوم فيقدر بنحو ٢٥ مليار دولار في أحسن الأحوال، أي نحو ثلثي مستواه منذ اكثر من عشرين سنة[٤]. وبحسب التقرير الذي صدر من مؤخرا عن البنك الدولي حول احتياجات إعادة الاعمار في العراق فقد قدر متوسط دخل الفرد بين ٧٧٠ الى ١٠٢٠ في ٢٠٠١ أي نحو الثلث واقل مما كان عليه في ١٩٨٠ وان الدخل الفردي استمر بالانخفاض في ٢٠٠٢ ووصل اليوم الى نحو ٤٥٠ ــ ٦٠٠ دولار[٥].

وتدل الأرقام السابقة وأرقام أخرى عن الاقتصاد العراقي عن جملة من المؤشرات يمكن إجمالها بما يأتي:

١- انهيار إجمالي الناتج المحلي "الحقيقي" للعراق بصورة كبيرة الى ما يقارب ٢٦ مليار دولار أمريكي عام ٢٠٠٢ مقارنة بـ ٥٣ مليار دولار عام ١٩٨٠، وهو ما يعود بصفة أساسية الى تدهور الصناعة النفطية، إلى جانب تضرر الإنتاج الزراعي والصناعي.

٢- انهيار سعر الصرف غير الرسمي للدينار العراقي بشكل غير مسبوق من ٠.٣١ دينار مقابل الدولار الامريكي الواحد عام ١٩٩٠ الى ٢٠٠٠ دينار في يناير ٢٠٠٣، والذي يعزى الى تفاقم التضخم .

٣- تدهور المستوى المعيشي للمواطنين وتراجع مكانة الدولة الى المرتبة الأخيرة عربيا والـ ١١٠ عالميا من اصل ١١١ دولة على مستوى دول العالم وفقا لتقرير التنمية الإنسانية العربية الصادر عام ٢٠٠٢، كنتيجة لارتفاع معدلات البطالة الى ٧٠%، وتدهور معدل دخل الفرد السنوي الحقيقي من ٤٢١٩ دولارا عام ١٩٧٩ الى١٢٠٠ دولار في مارس ٢٠٠٣، وارتفاع معدل الفقر الى ٨٠%، فضلاً عن تردي الحالة الصحية للشعب العراقي.

٤- اعتماد نحو ٦٠ % من السكان على نظام الإعانات الغذائية وان نسبة الوفيات بين الاطفال قد تضاعفت منذ العام ١٩٩٠ لتصل الى ١٠٠ وفاة لكل ١٠٠٠ طفل.

اما المؤشرات العامة للاقتصاد العراقي على المستوى الكلي فيمكن إجمالها بما يلي[٦]:

١- انخفاض التراكم الرأسمالي والناتج بسبب انخفاض مستوى الدخول وارتفاع نسبة الاستهلاك، ولا سيما اذا ما علمنا ان التخصيصات الاستثمارية في الموازنة العامة للدولة للعام ٢٠٠٦ لم تتجاوز ١٨% فضلا عن ان البيانات الصادرة من وزارة المالية قدرت ان الإنفاق الفعلي على

---

٤ - جمهورية العراق، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء،المجاميع الإحصائية السنوية للسنوات المؤشرة.

٥ - د. علي الراوي، اعمار العراق، تداعيات المنجز والمشكل، بحث منشور على صفحة المعرفة، مؤسسة الجزيرة، ٢٠٠٦/٥/١٧.

٦ – انظر في ذلك:

١- هادي حسن عليوي، إستراتيجية الاستثمار في العراق، صحيفة آفاق إستراتيجية ٢٠٠٦، بغداد، ص١-.٣

٢- د. علي الراوي، مصدر سابق.

٣- مجلة الاقتصاد والأعمال، الشركة العربية للصحافة والنشر والإعلام، العدد ٢٩٠، السنة الخامسة والعشرون، آذار، ٢٠٠٤.

هذا الجانب لم تتجاوز ٢% في كثير من القطاعات بسبب الوضع الأمني المتدهور وحالة الفساد الإداري والمالي المتفشية في مؤسسات الدولة.

٢- البطالة ، حيث تشير الكثير من الدراسات والتقارير الإحصائية ان حجم البطالة في العراق كبير جدا، وقد أشارت وزارة التخطيط ان نسبة البطالة في العراق في العام ٢٠٠٥ تجاوزت ٣٠% بينما وضعتها وزارة العمل والشؤون الاجتماعية عند ٤٨%. وتبعا للتقرير المعد من قبل معهد بروكنس حول العراق فان الرقم هو مابين ٢٨-٤٠%. وإزاء ضعف القطاع الخاص المحلي تجد الدولة صعوبة في خلق فرص عمل مجزية جديدة.

٣- ضعف المؤسسات المالية والمصرفية: حيث تعاني هذه المؤسسات من ضعف دورها وعدم قدرتها على تعبئة المدخرات المحلية لتنمية قطاعات الإنتاج المختلفة. ولقد شكل غياب دور المؤسسات المالية وسوء استخدام الادخارات المتوفرة وعدم كفايتها الى الاتجاه نحو الاستثمارات غير المنتجة كالمضاربة في العقارات او غيرها.

٤- ظاهرة هروب رؤوس الأموال الوطنية: والتي كانت نتيجة منطقية للظروف المختلفة التي مر بها العراق، ولاسيما الى الدول المجاورة، لشعور أصحابها بان البنوك الخارجية اكثر امانا من البنوك الوطنية، او بسبب عدم الاستقرار الاقتصادي والسياسي في البلد وغياب الفرص المجزية والسعي للاستفادة من الحوافز التي توفرها الدول الأخرى.

٥- ضعف البنى التحتية. حيث يعاني العراق من جملة من المشكلات بهذا الجانب، ولعل أكثرها الطاقة الكهربائية وما تسببه من مشكلات على الجانب الإنتاجي والاجتماعي، فضلا عن مرافق أخرى تعد ساسا لبدء عملية تنمية حقيقية متمثلة بالموانئ والسكك الحديد والطرق والجسور ومشاريع الري وتصفية المياه والمدارس والمستشفيات والمشاريع الخدمية الأخرى.

٦- انهيار القطاع الزراعي نتيجة لتعرضه للتدمير والإهمال منذ مطلع التسعينات للقرن الماضي، ولم تعد الزراعة قادرة على سد احتياجات السكان الذين ينمو عددهم بحسب الإحصاءات الرسمية بحدود ٢-٢.٥% سنويا. فضلا عن ذلك فان برنامج النفط مقابل الغذاء اثر سلبا على أوضاع المزارعين عندما تم استيراد المحاصيل والمنتجات الزراعية بأسعار رخيصة تنافس الأسعار الداخلية وهو ما افقد المزارع العراقي القدرة على المنافسة فضلا النقص الكبير في مستلزمات العملية الزراعية.

ان هذا التحول المأساوي في أوضاع العراق من بلد كان على أهبة الانطلاق في منحى النمو المستديم والدخول ضمن مجموعة الدول ذات الدخل المتوسط الى بلد ذات اقتصاد مهدم وفقير هو ما يجعل برنامج إعادة الاعمار المستهدف ومتطلباته في غاية الصعوبة، ففيما كان الهدف من هذا البرنامج البدء بإعادة إحياء النشاط الاقتصادي وتوفير البنية التحتية والمتطلبات الحياتية الأساسية فان العودة الى ما كان عليه العراق في السابق هو امر قد لا يبدو امرا ممكنا الا في المدى الطويل على أفضل تقدير.

ثالثا: الأهداف الرئيسة في البناء وإعادة الاعمار:

لقد كان العراق في السبعينيات مصنفًا ضمن الدول ذات الدخل الفردي المتوسط الواقعة في الشريحة العليا والمرشحة للانتقال الى الدول ذات الدخل المرتفع وكانت لديه فوائض مالية ضخمة قدرت بأكثر من ٣٥ مليار دولار، وكان كغيره من دول الخليج يمنح مساعداته للدول العربية والنامية، ولكن اندلاع الحرب مع إيران عام١٩٨٠ واستمرارها ثماني سنوات أحدث تدهورا ماليا كبيرا، حتى ان قيمة الإيرادات النفطية التي بلغت ٧٧٦ مليار دولار بين عامي ١٩٨١ و ١٩٨٨ لم تغط سوى نسبة ٤٧% فقط من النفقات العسكرية للدولة، لذا فإنها لجأت الى السحب من أرصدتها الخارجية التي نفذت خلال فترة لا تتعدى أربع سنوات قبل ان تتورط في الاستدانة الخارجية لتصل الى ما هو معروف حاليا. على ان من الجدير بالذكر هنا ان تخفيف هذه الديون يعد خطوة أساسية لإنجاح مسيرة إعادة الاعمار، لأنه حتى لو تم تخصيص نصف عائدات النفط العراقي لتسديد ديون العراق فإن ذلك سيتطلب ٣٠ عاما للانتهاء من هذه الديون.

وفي أعقاب الاجتياح العراقي للكويت في عام ١٩٩٠، فرضت عقوبات دولية شاملة عزلت العراق عن الاقتصاد العالمي مما أحدث اختلالا كبيرا في الاقتصاد وصعوبات للسكان، ولم يستطع برنامج "النفط مقابل الغذاء" الذي يعد من اخطر السوابق السياسية والاقتصادية في التاريخ الحديث لدول العالم الثالث ان يلبي الحاجات الأساسية للمواطن العراقي الذي كان المتضرر الاساسي عندما دفع فاتورة الحروب كلها في ظل نقص الأغذية والأدوية وتدهور المرافق العامة. فقد كان نصيب الفرد العراقي من عائدات النفط العراقي، والبالغة (٢٥) مليار دولار خلال الفترة من١٩٩٧ - ٢٠٠٢م، لم يتجاوز ١٢٠ دولارا في السنة؛ اي (٢٢) سِنْتاً في اليوم وهو ما يقل عن خط الفقر، المحدد دوليا بدولار واحد في اليوم، بسبب الأموال المستقطعة للتعويضات ونفقات الأمم المتحدة. وفي ظل هذه الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية المتدهورة في العراق جاءت الحرب الامريكية لتزيد من تلك الحالة المأساوية[٧].

والأهداف الموضوعة تبدو طموحة خصوصا من منظار حالة عدم الاستقرار السائدة حاليا لكنها أيضا أهداف ملحة وينطلق برنامج بناء الاقتصاد وإعادة الاعمار من رؤية تحويل النظام الاقتصادي العراقي الى نظام سوق منفتح على الاقتصاد العالمي ويتمتع بمؤسسات عصرية وشفافة توفر في ما توفر الحماية الاجتماعية للفئات الضعيفة والمتضررة من خلال الفترة الانتقالية من حالة اللا استقرار الى الاستقرار ومن النظام الاشتراكي الموجه الى النظام الحر وهدف إنشاء نظام اقتصادي حر هو بالطبع من وحي الحكومة الأمريكية ولكنه ضروري من دون شك لوضع العراق منذ بداية الطريق الجديدة على الخط العصري الصحيح ومن اجل القضاء نهائيا على النظام الموجه السابق الذي كان له دور أساسي في إضعاف الاقتصاد العراقي والقطاع الخاص فيه وإغلاقه في وجه الاقتصاد العالمي.

وكي يتمكن العراق من تحقيق معدلات نمو مرتفعة تتراوح بين ١٢ – ١٥ % خلال السنوات العشر القادمة ويسيطر على التضخم ويعزز توازن الاقتصاد الكلي ويخلق الوظائف الجديدة ويحقق استقرار سعر صرف العملة المحلية لابد ان يتم ذلك في إطار سياسة اقتصادية كلية تستند الى الانفتاح على اقتصاد السوق وتطوير القطاع الخاص والاندماج في المجتمع الاقتصادي الدولي وتحسين أداء القطاع العام وإنشاء شبكة للضمان الاجتماعي للفئات الأقل حظا خاصة ان الواقع المسيطر على الاقتصاد العراقي بعد الحرب باستثناء الهاجس الأمني الملح بخطورته على مناحي الحياة الأخرى يتركز في أربعة مشاكل رئيسية هي البطالة والديون الخارجية وإعادة الأعمار والفساد الإداري والمالي.

---

٧ - د. علي الراوي، مصدر سابق.

المبحث الثاني: تقديرات إعادة الاعمار.

في أعقاب الحرب الأخيرة وبعد احتلال العراق وضعت تقديرات عدة لحجم برنامج إعادة الاعمار المطلوب وتكلفته الإجمالية وهي تقديرات فاق بعضها الـ ١٠٠ مليار دولار، كان من أهمها التقرير الذي صدر في شهر تشرين الأول الماضي عن البنك الدولي والذي يمكن وصفه بالدراسة الأساس حول متطلبات إعادة إعمار العراق وتكلفتها المتوقعة، ويلاحظ انه رغم تعدد تقديرات تكلفة إعادة الإعمار في العراق الصادرة عن مؤسسات دولية وإقليمية ومكاتب استشارية الا ان الدول المانحة اعتمدت التقديرات الصادرة عن التقرير المشترك للبنك الدولي والأمم المتحدة وتقديرات سلطة الائتلاف المؤقتة المكملة للتقرير واللذين حددا معا ١٤ قطاعا ذات أولوية لمتطلبات الأعمار في العراق خلال الفترة من ٢٠٠٤ الى ٢٠٠٧ وقد استعان معدو التقرير هذه بخبراء هيئات الأمم المتحدة العاملة في العراق وصندوق النقد الدولي وعدد من الخبراء العراقيين المستقلين، وفيما يأتي عرض موجز لكل من هذه التقديرات(٨).

أولا: تقديرات البنك الدولي.

١- برنامج إعادة الإعمار:

وتتوقع الدراسة التي أعدها البنك الدولي بان تصل الاحتياجات المالية لبرنامج إعادة الإعمار الى ٣٥,٨ مليار دولار تقريبا في فترة الثلاث سنوات من ٢٠٠٤ الى ٢٠٠٧ مع الإشارة الى تكاليف إضافية، وقد أظهرت الدراسة ان التكلفة الأساسية لإعادة الإعمار تتمثل في إعادة إعمار وتأهيل البنية التحتية حيث تصل التقديرات الى ٢٤,٢ مليار دولار تقريبا وهي تمثل ٦٨% من مجموع الاحتياجات المقدرة لبرنامج إعادة الإعمار.

وتشكل تكلفة إعادة تأهيل شبكة الكهرباء الجزء الأكبر من تكلفة البنية التحتية اذ تقدر بنحو ١٢,١٢ مليار دولار وهي تشمل إعادة تأهيل المنشات القائمة لإنتاج وتوزيع الكهرباء واستثمارات جديدة لزيادة طاقة الإنتاج وتوسيع شبكة التوزيع وتقدر تكلفة إعادة التأهيل بنحو ٦,٤ مليارات دولار منها ٤ مليارات دولار تقريبا لإعادة تأهيل محطات إنتاج الكهرباء اما الاستثمارات الجديدة المطلوبة فتقدر بنحو ٦.٩٨ مليارات دولار منها ٤,٦٤ مليارات دولار او ٦٦% لإنشاء طاقة إنتاج جديدة وتفترض دراسة البنك الدولي ان نحو ١٤٦٥ مليون دولار من التكلفة الإجمالية في قطاع الكهرباء وهي ١٣,٣٧٤ مليون دولار تمول من مخصصات النفط مقابل الغذاء ومساعدات اخرى مقررة مما يجعل الحاجة التمويلية الصافية في هذا القطاع ١٢,١٢٢ مليون دولار. ويبين الجدول (١) تفاصيل التقديرات المختلفة للبنك الدولي حول احتياجات برنامج إعادة الإعمار:

---

٨ - لمزيد من المعلومات انظر في ذلك:

- مجلة الاقتصاد والأعمال، الشركة العربية للصحافة والنشر والإعلام. العدد ٢٩١، السنة الخامسة والعشرون، آذار، ٢٠٠٤.

- Reports of Special Inspector General for Iraq Reconstruction.(SIGIR).

الجدول (١) تقديرات البنك الدولي حول احتياجات برنامج إعادة الاعمار (مليون دولار)

القطاع	٢٠٠٤	٢٠٠٥-٢٠٠٧	المجموع
المؤسسات الحكومية، الامن والاعلام	٩٩	٢٨٨	٣٨٧
التعليم والصحة وخلق فرص العمل	١٨٨٠	٥٣١٠	٧١٩٠
التعليم (جميع المراحل)	١٠٠٥	٣٨٠٠	٤٨٠٥
الصحة	٥٠٠	١١٠٠	١٦٠٠
خلق فرص العمل	٣٧٥	٤١٠	٧٨٥
البنية التحتية	٥٨٣٦	١٨٣٦٨	٢٤٢٠٤
النقل والمواصلات	١٠٤٣	٢٣٦٦	٣٤٠٩
المياه والصرف الصحي والنفايات	١٨٨١	٤٩٦١	٦٨٤٢
الكهرباء	٢٣٧٧	٩٧٤٥	١٢١٢٢
البلديات وأعمالها	١١٠	٣٠٣	٤١٣
الإسكان وإدارة الأراضي	٤٢٥	٩٩٣	١٤١٨
الزراعة والموارد المائية	١٢٣٠	١٧٩٧	٣٠٢٧
تطوير القطاع الخاص	١٧٦	٦٠١	٧٧٧
تطوير المؤسسات	٦١	٢٩٥	٣٥٦
القطاع المالي	٧١	١٠	٨١
بيئة الاستثمار	٤٤	٢٩٦	٣٤٠
إزالة الألغام	٨٠	١٥٤	٢٣٤
المجموع	٩٣٠١	٢٦٥١٨	٣٥٨١٩

المصدر: مجلة الاقتصاد والأعمال، الشركة العربية للصحافة والنشر والإعلام، العدد ٢٩٠، السنة الخامسة والعشرون، آذار، ٢٠٠٤.

ويبين الجدول (١) ان مشاريع المياه والصرف الصحي ومعالجة النفايات الصلبة تاتي في المرتبة الثانية في متطلبات إعادة اعمار البنية التحتية، والتي من المتوقع ان تصل احتياجاتها التمويلية الصافية الى ٦.٨٤٢ مليون دولار حتى العام ٢٠٠٧ وبالرغم من الكلفة التقديرية العالية لإعادة اعمار هذا القطاع، فان الاهداف الموضوعة لا تبدو طموحة اذ تشمل مثلا زيادة شبكة توزيع مياه الشرب بنسبة ١٥ % في المدن و ٢٥ % في الارياف وتوسيع شبكة الصرف الصحي بنسبة ٣٠ % في الحالتين. وتعكس تلك التقديرات حجم الدمار في القطاع الخدمي، او ربما تعكس هذه الارقام عدم الدقة في التقديرات.

وتقدر دراسة البنك الدولي تكلفة إعادة الاعمار في قطاع النقل والمواصلات، وكما هو مبين في الجدول (١)، بنحو ٣٤٠٩ مليون دولار منها ٢٠٣٠ مليون دولار في مشاريع تطال قطاع النقل بأكمله و ١٣٧٩ مليون دولار لإعادة بناء شبكة الاتصالات وتحديثها وهذه الاعمال تشمل شبكة الهاتف الثابت فقط، اما بالنسبة لقطاع النقل فان الاحتياجات الاستثمارية تقدر بنحو ٦٧٧ مليون دولار لتاهيل وتوسيع شبكة الطرق و٣٢٩ مليون دولار لتاهيل وتحديث مطارات بغداد والبصرة والموصل وتطوير نظام لادارة حركة الطيران و٢٠٧ مليون دولار لتطوير المرافئ و٦٩٥ مليون دولار لإعادة مد خط بغداد البصرة ام قصر البالغ طوله ٥٣٦ كيلو متر و٢٣,٥ مليون دولار لتطوير خدمات النقل العام والنقل البري.

ويشكل قطاع التعليم والصحة محورين مهمين في برنامج إعادة الاعمار واحتياجاته علما ان دراسة البنك الدولي تضيف اليه ما يسمى برنامج خلق فرص عمل ويقدر البنك التكلفة الاجمالية في هذه المجالات بنحو ٧١٩٠ مليون دولار منها ١٨٨٠ مليونا في ٢٠٠٤ و ٥٣١٠ مليون دولار في السنوات ٢٠٠٥ - ٢٠٠٧ وتشمل احتياجات قطاع التعليم ٥٥٥ مليون دولار لإعادة تاهيل وتوسيع مدارس قائمة و ١٠٨٠ مليون دولار لانشاء نحو ٤٥٠٠ مدرسة جديدة و ٤٣٩ مليون دولار لإعادة تاهيل وبناء المدارس المهنية و ١٣١٧ مليون دولار لإعادة تاهيل وبناء المؤسسات الجامعية ومشاريع اخرى متفرقة. اما في القطاع الصحي فيقدر البنك الدولي احتياجات إعادة البناء والتاهيل اضافة الى تكلفة التشغيل بما مجموعه ١٦٠٠ مليون دولار مع الأخذ في الاعتبار بان موازنة العام ٢٠٠٤ التي وضعتها هيئة الحكم المؤقتة قد خصصت مبلغ مليار دولار لهذا القطاع[٩].

٢- تقديرات إعادة تأهيل الاقتصاد.

تعطي دراسة البنك الدولي أهمية خاصة لضرورة مكافحة البطالة خلال الفترة الانتقالية والى ان يصبح القطاع الخاص في وضع يمكنه من خلق فرص العمل المطلوبة، وهي تحذر من مخاطر نسبة البطالة المرتفعة التي تصل الى ٥٠% او اكثر على الاستقرار الأمني والاجتماعي وتقترح الدراسة لذلك تخصيص نحو ٢٢٥ مليون في العام ٢٠٠٤ و ٣٣٥ مليون دولار في السنوات ٢٠٠٥ - ٢٠٠٧ من اجل تشغيل العاطلين عن العمل في مشاريع تطلق خصيصا لهذه الغاية، وتشمل إعادة تاهيل المرافق العامة والبنية التحتية وخلق برامج خاصة لتوظيف النساء وبرنامج قروض لمؤسسات الصغيرة للمساعدة على إعادة انطلاق هذه المؤسسات او إنشاء الجديد منها مع ما توفره بدورها من فرص العمل، اما الأموال المتبقية والمقترح تخصيصها ضمن برنامج إعادة الاعمار في مجال خلق فرص العمل فسيكون هنالك حاجة لها لإعادة التأهيل والتدريب وتوفير مساعدات عاجلة للسكان المهجرين والعائدين الى مناطقهم.

ومن بين القطاعات الاقتصادية المختلفة يتركز اهتمام البنك الدولي على القطاع الزراعي وهو قطاع مهم لانه يوفر العمل لنحو ٢٠ % من مجموع اليد العاملة، اذ يصل عدد سكان الارياف الى نحو ٧ ملايين نسمة حاليا، ويقدر البنك الدولي احتياجات إعادة الاعمار في قطاع الزراعة والموارد المائية بنحو ٣٠٢٧ مليون دولار او ٨,٥ % من مجموع الاحتياجات المقدرة حتى العام ٢٠٠٧ وتتركز احتياجات هذا القطاع في المدى القصير، أي في العام ٢٠٠٤، بحسب البنك الدولي على تاهيل البنية التحتية الزراعية الأساسية، المتمثلة في شبكات الري وتصريف المياه ومنشات الإنتاج الزراعي والخدمات الزراعية المختلفة.

[٩] - ضمان الاستثمار، نشرة دورية، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، العدد ١٨٣، السنة الحادية والعشرون، تشرين الثاني، ٢٠٠٣.

اما في المدى المتوسط فان الهدف هو إرساء قاعدة قطاع زراعي قادر على المنافسة في ظل اقتصاد السوق وإعادة الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي للمناطق الريفية وستتركز الحاجات التمويلية كذلك في تنشيط الخدمات التي تقدم للمزارعين وتحسين شبكة الري وأسس استعمال الموارد المالية وتوفير القروض الزراعية، وعلى نطاق أوسع يقدر البنك الدولي احتياجات تطوير القطاع الخاص ضمن برنامج إعادة الاعمار بنحو ١٧٦ مليون دولار في العام ٢٠٠٤ ومن ثم ٦٠١ مليون دولار خلال الفترة من ٢٠٠٥ الى ٢٠٠٧ او ما مجموعه ٧٧٧ مليون دولار، ويشمل هذا المبلغ الاجمالي ٣٥٦ مليون دولار لتطوير مؤسسات القطاع الخاص و ٨١ مليون دولار كاحتياجات تطوير القطاع المصرفي و ٣٤٠ مليون دولار لتحسين بيئة الاستثمار[١٠].

٣- تطوير البنية الاستثمارية.

وتتركز اولويات التطوير بحسب الدراسة التي قدمها البنك الدولي على تامين استمرارية المؤسسات الإنتاجية العامة التي كانت تسيطر على القطاعات الاقتصادية الرئيسية في ظل النظام السابق وذلك من خلال دفع رواتب العمال والموظفين وتامين راس المال التشغيلي لتلك المؤسسات التي لم تتضرر والقادرة على الاستمرار في الانتاج او معاودة الانتاج، كما يجب اقفال المؤسسات المهدمة وتسريح العمال مع دفع التعويضات المناسبة. وتشمل الاولويات ايضا معالجة الاضرار البيئية الناتجة عن اعمال المؤسسات العامة في المرحلة الماضية والبدء بالدراسات والخطوات التنظيمية الضرورية للتحضير بتخصيص جميع المؤسسات العامة في المدى المتوسط. ويتوقع البنك الدولي ان تستغرق عملية التحضير هذه نحو ٤ اعوام.

وفي القطاع المالي يرى البنك الدولي انه من الضروري تقديم الدعم العاجل للمصرفين الرئيسين في العراق وهما بنك الرافدين وبنك الرشيد بما في ذلك إعادة تاهيل الفروع والمكاتب وتطوير الوسائل التكنولوجية من اجل مساعدتهم على العودة لتامين الخدمات المصرفية. كما تتطلب المرحلة حتى العام ٢٠٠٧ تطوير كافة الأنظمة المصرفية والنقدية بما في ذلك الأنظمة الرقابية وتشجيع عمليات الدمج بين المصارف التجارية وبدء التحضيرات لخصخصة المصارف العامة.

وتتركز الاحتياجات التمويلية برأي البنك الدولي بشأن تطوير بيئة الاستثمار على اطلاق عجلة الاستثمار الخاص وتطوير السوق المالية المحلية من خلال إنشاء صندوق استثماري يتخصص بالمساعدة على اطلاق مشاريع جديدة وكذلك إنشاء مؤسسة متخصصة بالإقراض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودعم التجارة الخارجية للعراق من خلال تطوير إدارة الجمارك وتشجيع القطاع الخاص على تطبيق معايير النوعية في الإنتاج الزراعي والصناعي. وهذه الأهداف الأخيرة تبدو عامة جدا وصعبة التحقيق في ظل الأوضاع السائدة في العراق اليوم.

---

[١٠] - لمزيد من المعلومات انظر:

- وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، إستراتيجية التنمية الوطنية، ٢٠٠٥-٢٠٠٧، تقرير مركز الدراسات الدولية، واشنطن.

- وزارة التخطيط والتعاون الانمائي، الحصيلة الإجمالية من النشاطات والتجارب لعم ٢٠٠٤، تقرير اجمالي.

- Reports of Special Inspector General for Iraq Reconstruction.(SIGIR).

وتشير تقديرات البنك الدولي ان هناك حاجة لنحو ٣٧٨ مليون دولار حتى العام ٢٠٠٧ من اجل إعادة بناء الإطار المؤسساتي الحكومي على أسس حديثة بما في ذلك كافة مؤسسات الرقابة والمؤسسات الإعلامية و غير ذلك. كما انه من المتوقع ان تصل تكلفة إزالة الألغام في العراق الى نحو ٢٣٧ مليون دولار حتى العام ٢٠٠٧. ويذكر أخيرا انه إضافة للاحتياجات الاستثمارية الإجمالية المقدرة بـ ٣٥٨١٩ مليون دولار في الفترة من ٢٠٠٤ الى ٢٠٠٧ فان البنك الدولي يتوقع بان يكون هنالك حاجة أيضا لنحو ١,٧٩٢ مليون دولار خلال الفترة المذكورة على شكل نفقات تشغيل وصيانة للمشاريع التي ستنفذ حيث يرى البنك الدولي انه سيكون من الصعب تحميل الموازنات العامة عبء هذه النفقات في هذه الفترة.

ثانيا: تقديرات سلطة الائتلاف (الإدارة المؤقتة).

وفي مقابل تقديرات البنك الدولي ركزت توقعات الإدارة المؤقتة في العراق لاحتياجات إعادة الاعمار على قطاع النفط في المقام الاول، ومن ثم البيئة. ولأهمية الجانب الأمني في المرحلة الراهنة هناك بالطبع مخصصات كبيرة لتحقيق هذا الجانب تصل الى ٥ مليارات دولار، خصص معظمها لإعادة بناء قوات الشرطة والحفاظ على الامن وهي مخصصات تتركز كليا في العام ٢٠٠٤. أما احتياجات إعادة بناء وتطوير القطاع النفطي فهي تشكل نحو نصف الاحتياجات الاجمالية المقدرة من قبل الادارة المؤقتة وغير المحتسبة في تقديرات البنك الدولي، ومن المفترض ان تؤدي جهود إعادة البناء وتطوير في هذا القطاع الى زيادة طاقة انتاج النفط الى ٢,٧ مليون برميل يوميا في نهاية العام ٢٠٠٤، ونحو ٤ ـ ٥ ملاين برميل يوميا في نهاية عام ٢٠٠٧، باعتبار ان تحقيق هذه المستويات من الانتاج يعد الشرط الضروري لنجاح مسيرة إعادة الاعمار، غير ان الكثير من التقديرات تشير الى ان الاستثمارات المطلوبة لرفع طاقة الانتاج الى ٤ ـ ٥ ملايين برميل في اليوم تفوق مبلغ ال ٨ مليارات دولار بكثير.

جدول(٢): تقديرات سلطة الائتلاف المؤقتة لاحتياجات إعادة الاعمار في قطاعات لم تشملها تقديرات البنك الدولي (مليون دولار)

القطاع	٢٠٠٤	٢٠٠٥-٢٠٠٧	المجموع
الامن والشرطة	٥٠٠٠	-	٥٠٠٠
النفط	٢٠٠٠	٦٠٠٠	٨٠٠٠
الثقافة	١٤٠	٨٠٠	٩٤٠
البيئة	٥٠٠	٣٠٠٠	٣٥٠٠
حقوق الانسان	٢٠٠	٦٠٠	٨٠٠
الشؤون الخارجية	١٠٠	١٠٠	٢٠٠
الشؤون الدينية	١٠٠	٢٠٠	٣٠٠
العلوم والتكنولوجيا	١٠٠	٣٠٠	٤٠٠
الشباب والرياضة	١٠٠	٢٠٠	٣٠٠
المجموع	٨٢٤٠	١١٢٠٠	١٩٤٤٠

المصدر: مجلة الاقتصاد والأعمال، الشركة العربية للصحافة والنشر والإعلام، العدد ٢٩٠، السنة الخامسة والعشرون، آذار، ٢٠٠٤.

وبإضافة توقعات الإدارة المؤقتة لاحتياجات إعادة الاعمار الى تقديرات البنك الدولي، وعلى افتراض عدم وجود تكرار في احتساب بعض هذه الاحتياجات فان الرقم الإجمالي يصل الى ١٧٥٤١ مليون دولار في العام ٢٠٠٤ و ٣٧٧١٨ مليونا في فترة الثلاث سنوات من ٢٠٠٥ الى ٢٠٠٧، وهذا يعني اكثر من ٥٥ مليار دولار ما بين الاعوام ٢٠٠٤ و ٢٠٠٧، ولابد في ضوء هذه الارقام الضخمة من التساؤل حول امكانية توفير التمويل المطلوب لتنفيذ هذا البرنامج الطموح الذي وصف بحق بانه اكبر برنامج لإعادة الاعمار منذ خطة مارشال بعد الحرب العالمية الثانية، وهل تم البدء بتنفيذ البرنامج في العام ٢٠٠٤ كما هو

مخطط مع وجود حالة عدم الاستقرار السياسي والعنف المسيطر في الشارع العراقي، وفي ضوء ما هو متوقع بان يستمر هذا العنف في الاشهر المقبلة، وهل يمكن بالفعل القول انه بامكان العراق تحقيق التحول المطلوب في نظامه الاقتصادي والعودة الى طريق النمو خلال فترة بضع سنوات فقط على الرغم مما آلت اليه أوضاعه الاقتصادية والمالية.

ثالثا: تقديرات وزارة التخطيط:

هناك مجموعة من المشاريع أعدتها الوزارات والجهات العراقية المختلفة كي يتم تنفيذها العام الحالي، يمكن بيانها في الجدول (٣):

الجهة/ القطاع	عدد المشاريع	الكلفة (آلاف الدولارات)	النسبة من اجمالي الكلفة
الكهرباء	٢٠٣	١٠٥٧٦٧٥	٢٥,٢٥
التربية	١٣	٣٥٧٠٢٠	٨,٥٢
اصناعة	٢٦	٣٤٤١٤٦	٨,٢١
الزراعة	٨	٣٣١٨٠٠	٧,٩٢
النقل	١٥	٣٢٣٣٢٢	٧,٧٢
الموارد المائية	٢١	٢٧٠٦١٠	٦,٤٦
التعليم العالي والبحث العلمي	٥	٢٥٠٠٠٠	٥,٩٧
البلديات والأشغال العامة	١١	١٨٠٧٢٣	٤,٣١
امانة بغداد	١٩	١٦٦٧٧٥	٣,٩٨
الاتصالات	٥	١٣٦٠٠٠	٣,٢٥
الصحة	١٩	٩٩٠٠٠	٢,٣٦
الاسكان والتعمير	٩	٩٣٠٣٣	٢,٢٢
العدل	٢	٩٠٠٠	٢,١٥
التجارة	٤	٨٩٢٠٠	٢,١٣
العلوم والتكنولوجيا	٧٠	٧٢٥٩٩	١,٧٣
الشباب	٢٠	٥٨٧٥٠	١,٤
ازالة الالغام	٢١	٥٤٥٠٠	١,٣
البيئة	٣٥	٥٠١٦٧	١,٢
العمل والشؤون الاجتماعية	١٣٩	٣١٨٨٠	٠,٧٦
الخارجية	٩	٢٩٩٨٦	٠,٧٢
التخطيط والتعاون الانمائي	٣٦	٢٨٠٠٥	٠,٦٧
الثقافة	١٤	٢٦٠٢٠	٠,٦٢
حقوق الانسان	١٧	١٧٤٥٠	٠,٤٢
البنك المركزي العراقي	١	١٥٠٠٠	٠,٣٦
ديوان الرقابة المالية	١	١٠٠٠٠	٠,٢٤
المهجرين	٤	٥٧٧٥	٠,١٤
	٧٢٧	٤١٨٩٤٣٦	١٠٠

المصدر: مجلة الاقتصاد والأعمال، ، الشركة العربية للصحافة والنشر والإعلام. العدد ٢٩١، السنة الخامسة والعشرون، آذار، ٢٠٠٤.

المبحث الثالث: الفرص المتاحة للاقتصاد العراقي.

١- تعهدات الدول المانحة في مؤتمر مدريد.

من الواضح ان انعقاد مؤتمر مدريد لإعادة اعمار العراق وإعادة الاعتبار لدور الامم المتحدة، وخاصة من خلال قرار مجلس الامن الأخير بشأن العراق، قد يشكلان مقدمة للاعتراف الاميركي بحقيقتين: الاولى، ان اعمار العراق الذي وصف بأنه ورشة العالم أكبر من ان يحشر في قمقم التمويل الاميركي المقتصر عمليا على الشركات الاميركية. والثانية، ان مستقبل العراق هو شأن عراقي وإقليمي ودولي لا يمكن حشره في قمقم السياسة الاميركية، وتلك المقدمة تسهم في بلورة مقاربة جديدة على صعيد اعمار العراق تتسم بدور أكبر للتمويل الدولي وللتمويل الخاص وبدور اكبر للعراقيين حكومة وقطاعا خاصا. وذلك الامر يؤسس، في حال استقرار الوضع السياسي والأمني لظهور موجة جديدة من فرص الأعمال في العراق.

ومن المسلم به ان الحديث عن برنامج إعادة الاعمار لن يكون واقعيا دون توفير التمويل الميسر والهبات من الخارج على نطاق كبير والمؤشرات في هذا المجال لا تبدو مقنعة جدا حتى الان فمؤتمر الدول المانحة للعراق الذي نظمته الولايات المتحدة وعقد في مدريد في شهر تشرين الاول اكتوبر الماضي اسفر كما اعلن عن تعهدات بلغ مجموعها ٣٣ مليار دولار لكن ٢٠ مليار دولار من هذا المبلغ تعهدت به الحكومة الأمريكية على ان يصرف على مدى ١٨ شهرا وعلى ان يكون نصفه على شكل منحة والنصف الاخر كقرض ميسر حسب قرار مجلس الشيوخ الاميركي. وهذا المبلغ سيكون كافيا لتمويل احتياجات إعادة الاعمار وفق ما قدرتها ادارة الحكم المؤقتة للعامين ٢٠٠٤ - ٢٠٠٥ وسيبقى منها فائض يمكن استعماله لتمويل مشاريع اخرى اما التعهدات الباقية وهي في حدود ١٣ مليار دولار فلا تغطي سوى ٣٦ % من مجمل الاحتياجات المقدرة و المتوقعة من قبل البنك الدولي حتى العام ٢٠٠٧ وذلك حتى لو تحققت بمجملها، والواقع ان الخبرة المكتسبة من مؤتمرات مماثلة عقدت لمساعدة دول اخرى في السنوات الاخيرة ومنها مثلا مصر ولبنان وتظهر ان التحقق الفعلي من القروض والمساعدات والهبات الموعودة يبقى دون ما يتم الالتزام به وذلك لاسباب متعددة منها ما قد يكون اجرائيا ومنها ما هو سياسي او اقتصادي او غير ذلك لذلك فانه لابد من النظر الى ابعد من الرقم الاجمالي لتعهدات مؤتمر مدريد الى تفاصيل تلك التعهدات وكالاتي:

اولا: جاءت اليابان في المرتبة الثانية بعد الولايات المتحدة في حجم تعهداتها حيث وعدت بتقديم ١,٥ مليار دولار كمنحة مخصصة لقطاعات الكهرباء والتعليم والمياه خلال العام ٢٠٠٤ على ان تقدم قروضا متوسطة الأجل بقيمة ٣,٥ مليارات دولار في الفترة من ٢٠٠٥ - ٢٠٠٧ لكن شروط هذه القروض بقيت غير واضحة.

ثانيا: تعهدت المملكة العربية السعودية بمليار دولار لكن نصف هذا المبلغ سيقدم على شكل تمويل وضمان للصادرات الى العراق وهو بالتالي لن يكون متوفرا للانفاق على برنامج إعادة الاعمار بشكل مباشر.

ثالثا: تعهدت الكويت بمبلغ ١,٥ مليار دولار لكنها اوضحت ان هذا المبلغ يشمل مليار دولار انفق حتى الان لتوفير الوقود ومساعدات الاغاثة والكهرباء والمياه وما يعني ان المبلغ الفعلي والمتبقي هو ٥٠٠ مليون دولار.

رابعا: البنك الدولي التزم بتقديم ما بين ٣,٤ و ٤ مليارات دولار على شكل قروض في الفترة حتى ٢٠٠٧ لكن الشروط لتقديم هذه القروض بقيت غير واضحة وكذلك قدرة العراق على الالتزام بها.

خامسا: اسبانيا تعهدت بتقديم ٣٠٠ مليون دولار حتى العام ٢٠٠٧ لكن على شكل مساعدات اقتصادية لم تحدد طبيعتها وهو ما قد يعني ان هذه المساعدات لن تكون بالضرورة على شكل نقدي يمكن انفاقه على تمويل مشاريع الاعمار.

ويلاحظ هنا ان دور الدول العربية وخصوصا الدول الخليجية في مؤتمر مدريد من حيث حجم تعهداتها بقي محدودا نسبيا وهو ما يعكس الموقف المبهم والمتردد للعالم العربي تجاه التطورات في العراق والدور الذي تقوم به الولايات المتحدة وان استمرار هذا الموقف العربي على حاله يكون لصالح نجاح برنامج إعادة الاعمار في العراق بالنظر للمقدرات المالية العامة والخاصة المتوفرة في الدول العربية وخصوصا في دول مجلس التعاون الخليجي التي يمكن ان تلعب دورا اساسيا في هذا البرنامج وكما بالنسبة للدول العربية كذلك الامر بالنسبة للدول الأوروبية التي عارضت الحرب على العراق وهي بشكل خاص فرنسا والمانيا اللتان لم تتعهدا باي مساعدات في مؤتمر مدريد واعلنتا في المقابل ان نقطة البداية الحقيقية لبرنامج إعادة الاعمار يجب ان تكون الاعتراف الكامل بالسيادة العراقية، ولم يكن واضحا الموقف الفرنسي والالماني من برنامج إعادة اعمار العراق لاسيما بعد قرار مجلس الامن الأخير بشأن العراق، على ان من الجدير بالذكر ان غياب فرنسا والمانيا عن المشاركة في جهود وتمويل برنامج إعادة الاعمار سيضعفه من دون شك. ويبين الجدول (٤) حجم المساعدات والمنح والقروض التي تعهدت بها الدول في مؤتمر مدريد.

الجدول (٤): حجم المساعدات والمنح والقروض التي تعهدت بها الدول في مؤتمر مدريد.

الدولة	المبلغ (مليار دولار)	ملاحظات
الولايات المتحدة	١٨,٦	مساعدات ثنائية
اليابان	٥,٠	١,٥ مليار دولار منح والباقي قروض ميسرة
البنك الدولي	٣ - ٥	قروض على مدى خمسة اعوام
صندوق النقد الدولي	٢,٥٥ _ ٤,٢٥	قروض بمبلغ يتراوح بين ٠.٨٥٠ مليار دولار الى ١,٧ مليار دولار سنويا حتى عام ٢٠٠٧
الاتحاد الاوربي	٠.٢٣٣	منح اجمالي التعهدات ٠,٨١٤ مليار دولار عام عام ٢٠٠٤ و ١,٥١ مليار دولار عام ٢٠٠٧
بريطانيا	٠,٥٠٠	منح كما سبق ان انفق مبلغ ٩٠٠ مليون دولار عام ٢٠٠٣
اسبانيا	٠,٣٠٠	منح
المانيا	٠,٢٣٣	منح
كندا	٠,٢٣٠	منح
كوريا الجنوبية	٠,٢٦٠	منح
الدانمرك	٠,٠٥٥٠	منح منها ٠.٠٢٨ مليار دولار لانشطة الامم المتحدة و ٠,٠٢٧ مليار دولار للاستثمار وتدريب الشرطة
الهند	٠,٠٣٠	منح
الصين	٠,٠٢٤	منح
النرويج	٠,٠١٦	منح
الدول الخليجية	١,٨١٨	
السعودية	١,٠٠٠	تقدم من الصندوق السعودي للتنمية مناصفة بين دعم قطاعات الصحة والتعليم والاسكان والتمويل وضمان ائتمان الصادرات
الكويت	٠,٥٠٠	منح وسبق ان قدمت مليار دولار كمساعدات انسانية
الامارات	٠,٢١٥	منح قابلة للزيادة الى مليار دولار
قطر	٠,١٠٠	منح وسبق تقديم منحة صندوق دعم التعليم العالي بقيمة ٣٠ مليون دولار
سلطنة عمان	٠,٣٠٠	منح
ايران	٠,٣٠٠	تسهيلات ائتمانية لشراء سلع ايرانية و ٠,٥٠٠ مليار دولار اضافية لتشجيع السياحة الدينية
روسيا	٤.٠٠	استثمارات خاصة في العراق
الاجمالي	٣٢,٨٤ _ ٣٦,٤٨	منها ٢٢,٧٤ منح و ١٠,٠٥ قروض

المصدر: ضمان الاستثمار، نشرة دورية، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، العدد ١٨٣، السنة الحادية والعشرون، تشرين الثاني، ٢٠٠٣.

وان التساؤل المطروح هنا هو هل ان جميع تعهدات مؤتمر مدريد ستتحقق بالفعل؟ وحتى لو افترضنا جدلا، بان ذلك سيتحقق، فان هذه القروض والهبات النقدية التي ستتوفر للعراق ستبقى دون الاحتياجات المحددة من قبل البنك الدولي وادارة الحكم المؤقتة بنحو ٢٥ مليار دولار على الاقل، على ان من الجدير بالذكر ان هذا المبلغ لايشمل مثلا احتساب احتياجات التشغيل والصيانة التي تمت الاشارة اليها في الدراسة المقدمة من قبل البنك الدولي والبالغة ١,٧٩٢ مليون دولار خلال الفترة الحالية وحتى عام ٢٠٠٧.

٢- إيرادات النفط.

ان تقديرات الاحتياجات المالية لإعادة الاعمار التي مر ذكرها، سواء تلك التي تمت من قبل البنك الدولي او سلطة الائتلاف المؤقتة تعتبر متحفظة بالمقارنة مع بعض التقديرات الأساسية الأخرى في هذا المجال والتي قد تصل الى ١٠٠ مليار دولار للسنوات الثلاث القادمة، وان المراقب البسيط يرى ان أي برنامج مساعدات ومهما كان حجمه لا يستطيع ان يوفر مثل هذه الأموال تحت الشروط الميسرة التي تخدم الاقتصاد العراقي في المرحلة الحالية، وللجواب على ذلك فاننا نرى ان العراق غني بموارده وقادر على تمويل التنمية اذا ما توفرت الإدارة الواعية للاقتصاد وهو لا يحتاج الى المساعدات الخارجية ما دامت تاتي بالشروط والقيود، ثم اننا من خلال عملية حسابية بسيطة نجد انه اذا ما انتج العراق بحدود مليونين برميل من النفط يوميا وبواقع ٤٠ دولار للبرميل الواحد فان إيرادات النفط تعادل ٨٠ مليون دولار يوميا او ما يقارب ٣٠ مليار دولار سنويا، فان هذا المبلغ وحده كاف لبدء عملية إعادة اعمار حقيقية وتحقيق التنمية الاقتصادية الاجتماعية الشاملة. وربما يعترض بعض كتاب الاقتصاد على ان هذا المبلغ قد يكون اكبر من الطاقة الاستيعابية للاقتصاد مثل الاقتصاد العراقي.

صحيح ان هناك من يقول ان الجزء الأكبر من الإيرادات المتوقعة او ربما نحو ١٢ - ١٣ مليار دولار سنويا على الاقل ستكون ضرورية لتمويل الموازنات العادية للحكومة العراقية وللاستثمار المستمر في تطوير قطاع النفط وتحديثه بعد عقود من الإهمال وفي زيادة طاقة الإنتاج، والنتيجة الواضحة في هذه الأرقام ان العراق سيعجز بالتأكيد عن تغطية الفارق في احتياجات إعادة الاعمار وخاصة في السنوات الأولى، وان تنفيذ هذا البرنامج قد يتباطأ في هذه الحالة لاسيما في غياب مساعدات وقروض خارجية إضافية، ولكن الأكيد أيضا ان العراق يمتلك ثروة هائلة من الموارد الطبيعية والبشرية قادرة على ان تعدل كفة الميزان باتجاه تحقيق التنمية والتنمية المستدامة.

ومن الجدير بالذكر ان الإدارة الأميركية وشركات النفط قد روجت بشدة لعقود مشاركة الإنتاج وقد تم طرح هذا الشكل والاتفاقات في العراق ضمن مشروع مستقبل العراق الذي كان ضمن عملية التخطيط التي أقدمت عليها وزارة الخارجية الأميركية قبل الغزو لعام ٢٠٠٣. وقد طورت تلك الاقتراحات فيما بعد على يد سلطة الائتلاف المؤقتة والحكومة الانتقالية، وسيتم عرض القانون على البرلمان لإقراره بعدما تمت موافقة الحكومة عليه، كما ان الدستور العراقي يفتح الباب أمام الشركات الأجنبية للاستثمار في القطاع النفطي.

واذا ما علمنا ان العوامل الأساسية التي تحدد مسيرة ومستقبل أي اقتصاد هي مدى توفر الموارد، وسياسات اقتصادية عقلانية وسليمة، وإطار سياسي داخلي ملائم، إضافة الى بيئة خارجية ملائمة ومتعاونة، نجدنا متفائلين في مستقبل الاقتصاد العراقي. لاسيما اذا ما علمنا ان العراق يزخر بإمكانات متميزة وثروات بشرية ونفطية ومنجمية طبيعية وزراعية ستترجم الى فرص استثمارية مقدرة وتبادلات تجارية تطال كافة القطاعات تعيد للعراق دوره المحوري وتمكنه من مواجهة الاستحقاقات التي تتطلبها المرحلة القادمة، وتجعل منه اقتصادا ناهضا متكاملا ومندمجا في إطاره الإقليمي والعالمي مع استتباب الأمن والاستقرار.

٣- دور الاستثمار الخاص (المحلي والعربي):

يعيش العراق اليوم نقلة نوعية في تاريخه الاقتصادي وهذه النقلة تجعل من الضرورة بمكان استقبال الاستثمار الأجنبي بنظرة تفاؤلية عكس ما يردده البعض من التقليل من شأن ذلك الاستثمار وعدم جدواه في الاقتصاد المحلي مع إثبات مشاركة ذلك الاستثمار في إثراء الناتج المحلي وتوازن ميزان المدفوعات بشكل يسهم في استدامة النمو، هذا الإثبات يجعلنا في أمس الحاجة الى تطوير الاقتصاد بشكل يضمن تنوعه والبعد عن كونه اقتصاد أحادي المنتج يعتمد كليا على الصناعة النفطية، تلك الحاجة التي يجمع المختصون على ايجابياتها لضمان الاستقرار والازدهار في هذا البلد. وحين نتحدث عن الاستثمار الأجنبي وتأييد فائدته فأننا إضافة الى قناعاتنا بجدواه فإننا نعتمد على تجارب دول كبيرة كانت في يوم من الأيام اضعف منا اقتصاديا واقل ميزة نسبية تنافسية ولكنها استطاعت ان توظف الاستثمار الأجنبي التوظيف السليم لصالح التنمية الاجتماعية والاقتصادية[١١].

ولاشك ان القطاع الخاص المحلي يمكن ان يتولى دورا مهما في مسؤولية إعادة الاعمار ولعب دور أكبر على الساحة الاقتصادية وفي تعزيز مبادئ الاقتصاد الحر وتوريد المستلزمات الضرورية لإعادة الاعمار وتنظيم مشاركته في العقود والمناقصات التي ستطرح كطرف فاعل ورئيسي لتولي مهام تنفيذ العقود. وبالفعل فقد أخذ القطاع الخاص العراقي على عاتقه وعبر شركات عراقية تنفيذ نحو ١٠٢ عقد من الباطن منحت له من قبل شركة (بكتل) الأميركية من أصل١٢٨ عقد لإعادة الاعمار، وفق تصريحات مسئولي الشركة، وقد تم توظيف ٢٥ الف مواطن عراقي في هذه المشاريع. وبغض النظر عن الجدل الدائر حول قيمة العقود، والأرباح الخيالية التي حصل عليها الجانب الأميركي مقابل الفتات الذي حصلت عليه الشركات العراقية، الا ان الواقع يشير الى ان هذه الشركات نجحت الى حد بعيد في تنفيذ هذه المشاريع[١٢].

وبالمقابل تتزايد أهمية الدور العربي لتجسير الفجوة بين العراق والعالم ومساعدة العراق على التقدم والاندماج في السوق العالمي عن طريق استنهاض القدرة الكامنة في المجتمع العراقي واستقطاب القدرات الوطنية المهاجرة وتقديم الدعم اللازم والدخول في مشاريع استثمارية بتضافر جهود الحكومات والمنظمات والمؤسسات العربية العامة والخاصة وإحداث تغييرات نوعية في أسس التعاون العربي المشترك. ولتحفيز الاستثمار الأجنبي فقد تم إصدار مجموعة من القوانين لإصلاح بيئة الأعمال مثل قوانين الشركات والبنك المركزي، والعملة الموحدة، وضريبة الدخل والكمارك، إضافة الى قانون الاستثمار الأجنبي. كل هذه تسهم في خلق إطار مؤسسي ملائم للاستثمار الأجنبي في العراق، وكذلك لإصلاح أداء الدولة.

وبالرجوع الى التقديرات المعدة من قبل البنك الدولي والأمم المتحدة والموسومة (التقديرات المشتركة لإعادة اعمار العراق والتي قدمت الى مؤتمر المانحين في مدريد في تشرين الأول عام ٢٠٠٣، والتي أشارت الى حاجة الاقتصاد العراقي بحدود ٥٥ مليار دولار على مدى السنوات ٢٠٠٥-٢٠٠٧، ومن واقع الأرقام الواردة في الموازنة العامة لعام ٢٠٠٦ نرى انها تشير الى حجم الإيرادات في حدود ٣١ مليار دولار خصص منها للإنفاق الاستثماري حوال٦٢٠٠ مليون دولار أي بنسبة تقارب٢٠ % فقط وحتى لوأخذنا بنظر الاعتبار المنح والإعانات المتوقعة فان هناك فجوة ادخارية ينبغي تجسيرها عن طريق الاستثمار الأجنبي.

٤- العهد الدولي بين العراق والأمم المتحدة:

---

(١١) - زيدان محمد، الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية، نظرة تحليلية للمكاسب والمخاطر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، الجزائر، العدد الأول.

(١٢) - وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، إستراتيجية التنمية الوطنية، ٢٠٠٥-٢٠٠٧، تقرير مركز الدراسات الدولية، واشنطن.

العهد الدولي بين العراق والأمم المتحدة هو مبادرة من الحكومة العراقية تضع من خلالها معالم خارطة طريق نحو استقرار العراق وازدهاره وتكامله مع المنطقة والعالم. وتهدف هذه الوثيقة إلى وضع رؤية دولية مشتركة من اجل عراق ينعم بالسلام والرخاء في ظل مبادئ الحرية والمساواة. كما تشمل وثيقة العهد الدولي للعراق الأطر السياسية والأمنية واستراتيجيات التنمية الوطنية والتكامل الوطني والإقليمي والدولي والالتزام بالإصلاحات والاستثمار وإدارة الموارد العامة وتقوية المؤسسات والإصلاح الاقتصادي والاجتماعي والزراعي والطاقة والمشاريع الاستثمارية الكبرى.

وكان التفكير في مثل هذا العهد ومن خلال القناعة ان اعادة أعمار العراق هي مسؤولية العراقيين أولا، لكن يجب ان تكون هناك شراكة دولية وإقليمية لما للعراق من أهمية محورية سياسية وأمنية واقتصادية لكل دول المنطقة، وان الحكومة العراقية ترى في الاجتماع التحضيري للعهد الدولي مع العراق إطارا لشراكة حقيقية وجادة بين العراق والمجتمع الدولي لدعم مسيرته نحو الازدهار والاستقرار والتكامل الاقتصادي مع المنطقة والعالم. وقد تم بذل الكثير من الجهود لإنجاح هذا المشروع الذي انطلق في ١٦ حزيران ٢٠٠٦ . إما العناصر الرئيسة لهذه المبادرة يمكن بيانها وكما يأتي[١٣]:

١- تشكيل مجموعة اتصال دولي تضم المنظمات الراغبة في مساعدة العراق في جهوده لإعادة الأعمار وبالشكل الذي يحقق تنمية مستدامة بين الحكومة العراقية والمجتمع الدولي للتغلب على التحديات التي تفرضها مرحلة الانتقال السياسي والاقتصادي المطلوب.
٢- بالمقابل يتوقع العراق من المجتمع الدولي التزامه بتقديم الموارد المطلوبة لمعالجة الأولويات وإبراز الدعم الدولي لأهداف العراق.
٣- هذا الالتزام المتبادل بين الحكومة العراقية والمجتمع الدولي يجب ان يكون مستندا الى رؤية مشتركة لوضع إطارٍ الطرفين لتحسين التنسيق والاستثمار الأمثل للدعم المالي المقدم للعراق ومراقبة التقدم الحاصل في تحقيق الأهداف الموضوعة.
٤- تعزيز علاقات العراق مع محيطه الإقليمي من خلال وضع إطار عملي لاندماج العراق في محيطه الإقليمي من جديد.
٥- الطلب من الأمم المتحدة القيام بدورها من اجل عقد مؤتمر دولي علي المستوى يخصص للمصادقة على هذه الشراكة وضمان تنفيذه وذلك من خلال قيام الأمم المتحدة بتقديم مساعدات في مجال أمداد العراق بالخبراء المختصين لغرض صيانة أهداف العراق المتوخاة بالشكل الذي يحقق رؤية مشتركة لأطراف هذه الشراكة اعتمادا على الهداف هيئة الأمم المتحدة.
٦- ان تترأس الأمم المتحدة مع العراق لجنة تحضيرية دولية تتألف من الدول والمنظمات المشاركة بفعالية في إعادة اعمار العراق وهي مبدئيا متاحة لشركاء العراق الرئيسيين في التنمية وهم الأمم المتحدة والبنك الدولي وصندوق النقد الدولي والمفوضية الأوربية والصندوق العربي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والبنك الإسلامي للتنمية والدول الأوربية الرئيسية مثل فرنسا وألمانيا وايطاليا إضافة الى اليابان ودول اخرى كثيرة.

المبحث الثالث: التحديات الآكيدة والمحتملة.

لاشك ان التحديات التي تكتنف عملية إعادة اعمار العراق كثيرة ومتنوعة لكننا سنسلط الضوء على بعض تلك التحديات والتي نرى لها الأولوية في الوقت الراهن.

---

(١٣) - د. محي الدين حسين عبد الله، دور السياسات الحكومية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر لإعادة اعمار العراق، مع إشارة خاصة لدور وزارة الخارجية، بحث مقدم الى معهد الخدمة الخارجية، ص٤٢- ٤٥.

أولا: الفساد الإداري والمالي.

يؤثر الفساد الإداري والمالي على حد سواء على أداء القطاعات الاقتصادية ويخلف أبعادا اجتماعيه كبيرة لا يمكن استيعابها او الاستهانة بها. وقد أظهرت الأبحاث في هذا المجال انه يضعف النمو الاقتصادي، اذ يؤثر على استقرار وملائمة المناخ الاستثماري ويزيد من تكلفة المشاريع ويهدد نقل التقنية، ويضعف الأثر الايجابي للاستثمار بالنسبة للمشاريع المحلية والأجنبية، ولاسيما عندما تطلب الرشاوى من أصحاب المشاريع لتسهيل قبول مشاريعهم او يطلب الموظفون المرتشون نصيب من عائد الاستثمار، وعند ذلك يعتبر الفساد ضريبة ذات طبيعة ضارة ومعيقه لإعادة الاعمار وفي جانب الاستثمار بشكل خاص[١٤].

ومع ازدياد الفساد الإداري والمالي يقوم المستثمرون بإضافة المبالغ الناجمة عن الرشاوى والعمولات الى التكاليف مما يرفع من التكلفة الإجمالية للمشروع ويخفض العائد على الاستثمار كما ان الفساد يؤثر سلبا على روح المبادرة والابتكار ويضعف الجهود لإقامة مشاريع جديدة، يضاف الى ذلك ان الرشوة تعتبر من العوامل المشوهة لعمل آليات السوق والمنافسة الحرة باعتبار ان الرشوة تؤدي الى حصول الشركات التي تقدم الرشوة على منافع لا تستحقها على حساب الشركات المؤهلة، كما يؤدي الفساد الى إضعاف جودة البنية الأساسية والخدمات العامة ويدفع للسعي الى الربح غير المشروع عن طريق الرشاوى بدلا من المشاركة في الأنشطة الإنتاجية ويحد من قدرة الدولة على زيادة الإيرادات ويفضي الى معدلات ضريبية متزايدة تجبى من عدد متناقص من دافعي الضرائب ويقلل ذلك من قدرة الدولة على توفير الخدمات العامة الأساسية كما يضعف من سلطة الدولة وشرعيتها .

من جانب آخر يقوم الفساد بتغيير تركيبة عناصر الإنفاق الحكومي اذ يبدد السياسيون والمسئولون المرتشون موارد عامه أكثر على البنود التي يسهل ابتزاز رشاوى كبيرة منها مع الاحتفاظ بسريتها ويلاحظ ان الأجهزة الحكومية التي ينتشر فيها الفساد تنفق اقل على الخدمات الأساسية مثل التعليم والصحة وتتجه الى الإنفاق بشكل اكبر على مجالات الاستثمار المفتوحة للرشوة .

ويشير التقدير الخاص بالفساد في العالم الصادر من منظمة (الشفافية العالمية) عن درجة انتشار الفساد في عينه تشمل ١٥٨ دوله جرى البحث فيها احتل العراق موقف متخلفا بتسلسل (١٤١) أي انه حصل على ٢.٢ نقطه من أصل (١٠) حيث يعتبر العراق من بين الدول في العالم التي انتشر فيها الفساد بعمق شديد[١٥] .

---

(١٤) - انظر في ذلك: سوزان روز اغرمان، الفساد والحكم، ترجمة فؤاد سروجي، الأهلية للنشر، عمان، ٢٠٠٣.

(15)- The 2005 Transparency International Corruption Perceptions Index.

ثانيا: معضلة الديون الخارجية والتعويضات.

تشكل ديون العراق الخارجية إحدى أهم العقبات أمام إعادة الاعمار وتضيف عبئا آخر الى جانب قلة الإمكانات والموارد المالية المتوافرة مما سيعيق تحقيق نمو اقتصادي وتنمية اقتصادية، ويذكر ان التقديرات الرسمية العراقية لرصيد الدين الخارجي كانت تقدر بـ ٦٠ مليار دولار، بينما تذكر جهات اخرى تقديرات تتراوح ما بين ١٠٣ الى ٢٥٠ مليار دولار.

وبالرغم من كثرة التقديرات وتضاربها بشان الأرقام الفعلية للديون العراقية، فان الرقم الأكثر شيوعا اليوم حول حجم هذه الديون الخارجية هو ٣٨٣ مليار دولار منها ١٢٧ مليار من القروض والفوائد المتراكمة عليها و ٥٧ مليارا من الدفوعات المستحقة على عقود وتوريدات و ١٩٩ مليار دولار من تعويضات الحرب المستحقة بشكل خاص على الكويت وهذا المبلغ يساوي ١٥ مرة الناتج المحلي الإجمالي المقدر للعراق في السنوات الأخيرة وبذلك يبلغ معدل الدين ١٦٨٠٠ دولار لكل فرد في العراق، والواقع ان هذه الديون هي اليوم بحجمها الاسمي من الضخامة بحيث يمكن اعتبار العراق بلدا مفلسا مقارنة بمثله من الدول الأخرى[١٦].

وتقدر بعض الدراسات التي صدرت مؤخرا انه حتى لو لو بلغت إيرادات العراق النفطية معدل ٢٢ مليار دولار سنويا في العقد المقبل وهو رقم متفائل جدا وحتى لو تم استخدام كل هذا المبلغ لخدمة الدين الخارجي فان قيمته الإجمالية ستنخفض بنسبة ٥ % سنويا فقط، اما اذا تم استخدام نصف الايرادات النفطية المتوقعة لهذه الغاية فان تسديد الدين بمجمله سيستغرق ٣٥ سنة. وفي ضوء ذلك لم يكن مستغربا القول ان برنامج إعادة الاعمار وكيفية تمويله يصبح غير ذات معنى قبل ايجاد الحل الناجع لمشكلة الديون الخارجية.

وفيما تقول المعلومات الأخيرة ان الجهود من قبل صندوق النقد الدولي لم تزل مستمرة للتوصل الى إحصاء نهائي ودقيق لحجم هذه الديون والفوائد المستحقة عليها فقد قامت الحكومة الأمريكية في موازاة ذلك وكما بات معروفا بتحرك واتصالات لمحاولة إلغاء هذه الديون او بعضها على الأقل ويبدو ان هذا التحرك حقق نجاحا ملحوظا حتى الان يتوازى مع حجم الضغوط السياسية الأمريكية التي رافقته، فالدول الأعضاء في نادي باريس أظهرت معارضة واضحة أساسا لمبدأ إلغاء ديون العراق، كما انها أعلنت انه من السابق لأوانه البدء بأية مفاوضات جادة لتخفيف أعباء هذه الديون بانتظار قيام حكومة عراقية تتمتع بالشرعية الدولية تستطيع ضمان الاتفاقات، والتي لم يتم التوصل اليها بهذا الشان. وتقدر ديون العراق لدول نادي باريس بنحو ٢١ مليار دولار يضاف اليها الفوائد المستحقة منذ السبعينات من القرن الماضي والتي تشكل مبلغا إضافيا كبيرا.

وكان هناك انقسام واضح بين تلك الدول حول كيفية معالجة هذه المشكلة عندما يحين أوان ذلك فبعض دول المجموعة ايد بشكل عام موقف الحكومة الامريكية الذي يدعو الى حل جذري يشمل إلغاء جزء من الديون وإعادة هيكلة الجزء المتبقي وجدولته على فترة طويلة، وهناك دول اخرى كانت تميل الى موقف فرنسا وألمانيا وروسيا المعارض لمهمة الولايات المتحدة في العراق والذي يعارض مبدأ إلغاء بعض هذا الدين او إعفاء العراق منه، وأعلنت روسيا بهذا الخصوص انه ليس لديها سياسة للإعفاء من الديون المستحقة لها فيما اكد وزير المالية الالماني مثلا ان بلاده تنوي مطالبة العراق بدينها البالغ ٤ مليارات دولار.

---

(١٦) ـ مجلة الاقتصاد والأعمال، ، الشركة العربية للصحافة والنشر والإعلام. العدد ٢٩١، السنة الخامسة والعشرون، آذار، ٢٠٠٤.

ولكن التطور الملحوظ الذي حصل هو ان جميع هذه المواقف تبدل جذريا بعد الجولة التي قام بها المبعوث الأمريكي المكلف بمعالجة مشكلة الديون جيمس بيكر الى اوروبا ومن ثم اليابان والصين اذ أعلنت حتى الان كل من فرنسا وألمانيا وروسيا عن استعدادها لشطب جزء هام من ديون العراق وإعادة جدولة الجزء المتبقي، وكذلك فعلت اليابان وثم الصين. الا انه لا بد من انتظار تحقق جميع هذه الوعود والمواقف والآلية التي ستعتمد لذلك علما ان اليابان التي أعلنت عن استعدادها لشطب أغلبية ديونها على العراق قالت انها ستفعل ذلك فقط في إطار اتفاق دولي يضمن بان تقوم بقية الدول الدائنة بخطوات مماثلة.

وبانتظار هكذا اتفاق فان الأنظار تتجه بشكل متزايد الى الدول العربية الخليجية مع توقعات متزايدة بان هذه الدول ستضطر لتحمل الجزء الأكبر من عبء مشكلة ديون العراق للدول الغير أعضاء في نادي باريس تصل الى نحو ٦٠ مليار دولار الجزء الاكبر منها مستحق للكويت والسعودية ويضاف الى ذلك بالطبع تعويضات الحرب التي تطالب بها الكويت منها ٤٦ مليار دولار أقرتها الأمم المتحدة ودفع منها ١٧,٦ مليار دولار حتى الان ضمن برنامج الأمن مقابل الغذاء فيما يبقى ٩٨ مليار دولار من طلبات التعويضات قيد الدرس فهل سيكون مصير هذه الديون والمطالبات الإلغاء وهل ستضطر الدول المعنية الموافقة على ذلك ولو على مضض كجزء من الجهود المطلوبة لإعادة الاستقرار الى العراق.

على أي حال وعلى افتراض انه سيمكن تخفيض الديون المستحقة على العراق بنحو النصف من مستواها الحقيقي وهو ما طالب به وكيل وزارة الخزانة الأمريكي للشؤون الدولية في نهاية العام الماضي فان العراق سيواجه تكلفة خدمة دين تقدر بنحو ١-٢ مليار دولار في السنة على الجزء المتبقي من هذا الدين وبإضافة هذه التكلفة الى المصروفات العامة للموازنة التي من المتوقع ان تكون في حدود ١٢ - ١٣ مليار دولار يصبح من المؤكد ان المالية العامة ستكون في عجز كبير في السنوات الأولى من برنامج إعادة الاعمار الى ان تتحقق الزيادة في طاقة إنتاج وتصدير النفط التي تسمح بارتفاع الإيرادات النفطية الى الحد الأعلى المتوقع لهذه الإيرادات وهو ٢٢ مليار دولار سنويا، وهذا الأمر يزيد من حجم العجز المحتمل في التمويل المتوفر لإعادة الاعمار اذا لم يتم تأمين أموال مضافة لما تحقق في مؤتمر مدريد الأخير، ولعل المعضلة الأساسية هي ان تأخر تنفيذ برنامج إعادة الاعمار بسبب أي نقص في التمويل ستعني بالضرورة ان عملية بناء النظام الاقتصادي والمؤسساتي الحر وتحويل النشاط الاقتصادي والمؤسساتي الحر وتحويل النشاط الاقتصادي الى هذا النمط الجديد ستتأخر بدورها وهو ما سينعكس سلبا بالطبع على بيئة الاستثمار بشكل عام ويؤخر مشاركة القطاع الخاص المحلي والخارجي في إعادة تنشيط الاقتصاد العراقي.

ثالثا: عدم الاستقرار وآلية التنفيذ.

بغض النظر عن الرؤية والخطط الموضوعة لبناء عراق المستقبل فان إطلاق برنامج إعادة الاعمار بقوة وفعالية وتحقيق غاياته الأساسية من حيث إعادة بناء المرافق العامة والقطاعات الإنتاجية الأساسية وإنعاش الحركة الاقتصادية لن تكون جميعها أمورا ممكنة من دون توفر الأمن والاستقرار السياسي والاجتماعي، وهذه الشروط الضرورية لنجاح انطلاقة إعادة الاعمار لم تزل غير متوفرة في العراق اليوم، والمشكلة هنا ان هناك ترابطا عضويا بين مسيرة الانتعاش الاقتصادي التي ترتبط بإعادة الاعمار من جهة وبين القدرة على ترسيخ الأمن من جهة اخرى، فتحسين الوضع الاقتصادي سيساعد على تخفيف الضغوط المعيشية التي تواجه العراقيين والغضب الشعبي المتأتي منها كما ان الاستقرار السياسي والأمني هو شرط مسبق وأساسي لتشجيع المشاركة الواسعة للقطاع الخاص المحلي والعربي كما الاستثمار الأجنبي في مسيرة إعادة بناء الاقتصاد العراقي، والواقع ان ما سيحتاج اليه الاقتصاد العراقي من الاستثمارات الخاصة في العقد المقبل يفوق تقديرات احتياجات برنامج إعادة الاعمار بأضعاف عدة.

ومن جانب آخر يعد البطء وعدم الوضوح اهم سمات برامج اعمار العراق والتي اكتنفها الغموض، فهناك دراسات عديدة تشير الى ان نسبة ما ينفذ في الواقع من برامج الاعمار هي محدودة جدا ولا تكاد تذكر، فهناك دراسة تقدر أن نسبة التنفيذ في برامج الاعمار لم تتعد ٥% فقط، في حين تذهب دراسات أخرى واستطلاعات الى ان من هذا المنفذ على قلتهِ فأن ٢٧% فقط تذهب فعلا الى مشاريع نافعة وملحة اما المتبقي فيذهب ٣٠ % الى مصاريف للأمن و١٠% تنفق على السفارة الأمريكية وللعاملين فيها ويذهب ١٢% من الاستثمار كتمويلات للعمالة الأجنبية و٦% الى ارباح الشركات المنفذة و ١٥% للفساد الإداري وهذا ما نشرة مركز الدراسات ألاستراتيجيه الدولية ومقره في واشنطن.(١٧)

ومما يزيد الأمر سوءا ان تكاليف الأمن والحماية المرافقة للجهات المنفذة ارتفعت الى ٥٠% من الكلفة والتي تقدرها دراسة ظهرت من وزارة التخطيط العراقية وهي الجهة المسئولة عن متابعة ملف اعمار العراق الى ان المبالغ المنفقة وكلف المشاريع المقرة والتي لم تنجز بعد لغاية عام ٢٠٠٤ هي ٢.٥ مليار دولار فقط من خلال صندوق الأمم المتحدة والبنك الدولي والمعونات الثنائية، ويضيف التقرير ان المبالغ المصروفة من خلال المنحة الأمريكية بلغت ٢.٩ مليار دولار حتى شباط ٢٠٠٥ وبذلك يكون مجموع إعانات إعادة الاعمار نحو ٥.٤ مليارات دولار الى بداية عام ٢٠٠٥ وهي تشمل ما جرى إنفاقه بالإضافة الى كلف المشاريع المقرة ولم تنجز بعد. وهكذا فأن الأمر غير واضح حيث لم يحدد المبلغ المنفق فعلا للأعمار كما لم يحدد ما هي المشاريع المقررة وما هي كلف انجازها .

الدراسات المحايدة تقول ان مجموع ما انفق على برامج الاعمار لم يتعد مليار دولار حتى عام ٢٠٠٤ معظمهما كان لسد مستلزمات الإدارة وتدريب بعض الموظفين وطباعة الكتب في حين تشير الإدارة الأمريكية الى انها أنفقت حتى نهاية عام ٢٠٠٤ مبلغاً قدرهُ ٢.٢ مليار دولار معظمهما للحفاظ على الامن هذا في الوقت الذي كان من المؤمل فيه ان يتم إنفاق ١٤ مليار دولار سنويا. اما الدراسة المعدة من قبل وزارة التخطيط العراقية فتشير الى ان الولايات المتحدة وحتى مطلع فبراير شباط ٢٠٠٥ أنفقت ما مقداره ٢.٩ مليار دولار جرى إنفاقها كالتالي(١٨):

- ١.٤٠٣ مليار دولار للأمن والأجهزة الأمنية أي حوالي ٤٩% من مجموع الإنفاق .
- ١٤٥ مليون دولار للبنى الارتكازية والمجتمع المدني أي ما يعادل ٥%.
- ٤٧ مليون دولار للموارد المائية والصرف الصحي أي ١٦.٠% .
- ٤٣ مليون دولار للعناية الصحية أي ١١.٠%.

علماً بأن جزءاً من هذا ألإنفاق ومقدارهُ ٢٩ مليون دولار هي المصاريف ألإدارية للبعثة الأمريكية ومنظمة المعونة الأمريكية.

ان مهمات برنامج الاعمار تقتضي عملية إنقاذ حقيقية لاقتصاد محطم بالكامل لبلد يعاني ٥٥% من سكانه من فقر شديد ويعاني ما يقرب من ٦٠% من الأيدي العاملة فيه من البطالة وهو ما لا يمكن ان تنقذهُ هذهِ الاستثمارات الضئيلة اذا ما افترضنا صحة تلك الأرقام وتغاضينا عن ما ذهب منها في قنوات الفساد الإداري الذي يبدو انه استغرق النسبة العظمى منها.

---

(١٧) - د. علي الراوي، مصدر سابق.

(١٨) - وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، الحصيلة الإجمالية من النشاطات والتجارب لعام ٢٠٠٤، تقرير إجمالي للعام ٢٠٠٥.

رابعا: آلية المساعدات والمنح والقروض.

لقد أعلن البنك الدولي في أكثر من وثيقة كان آخرها الإستراتيجية المؤقتة لاعمار العراق التي اقرها مجلس المديرين التنفيذيين في التاسع عشر من شهر كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٤ والتي جاء فيها ان خدمات البنك الاقراضية للعراق ما زالت خاضعة لشروط عدة مثل الوضع القانوني للحكومة العراقية والوضع الأمني وقدرة العراق على تحمل الديون وتسوية الديون المستحقة وينطبق ذلك على صندوق النقد الدولي أيضا الذي أعلن ان بدء عمليات الإقراض الفعلية تتوقف على مجموعة من الشروط المماثلة لشروط البنك مضافا اليها شرط قيام البنك المركزي المركزي العراقي بتحسين عملية الرقابة على المصارف وتعزيز الاحتياطات من العملات الاجنبية وتطبيق سعر مرن لأسعار الصرف والاهم من ذلك كله الدفع باتجاه ان يكون للقطاع الخاص المحلي والأجنبي الدور الريادي في الاقتصاد، فضلا عن رفع الدعم عن الكثير من السلع والخدمات الاساسية.

ويتضح تمسك صندوق النقد والبنك الدوليين بوجهة نظرهما من ضآلة حجم التمويل المقدم من قبلهما، فعلى الرغم من إعلان البنك الدولي عن إنشاء مكتب مؤقت له في الاردن يتولى مهمة إدارة عملياته في العراق والتي تشمل إدارة الصندوق المتعدد الأطراف للعراق بالتعاون مع الأمم المتحدة الذي تتم تغذيته من مساهمات الدول المانحة المقررة في مؤتمر مدريد، فان اول برنامج اقراضي يقره مجلس المديرين التنفيذيين كان عبارة عن مساعدة فنية قيمتها ١٠٠ مليون دولار تخصص لتطوير النظام التعليمي، إضافة الى فتح خط اعتماد لإعادة تاهيل البنى التحتية قيمته ١٠٠ مليون دولار.

اما صندوق النقد الدولي فقد اعلن عن تقديم اول دفعة من باب المساعدات العاجلة المخصصة للدول الخارجة من نزاعات وقيمتها الإجمالية نحو ٨٥٠ مليون دولار، مشيرا الى ان مجموع القروض التي ستقدم الى العراق ستتراوح بين ٢,٥ مليار دولار و ٤,٢٥ مليار دولار خلال السنوات الثلاث المقبلة في حال نجاحه في تحقيق الشروط اللازمة للاقتراض. وما ينطبق على البنك الدولي والولايات المتحدة ينطبق بدرجة اكبر على التزامات الدول في مؤتمر مدريد والمقدرة بنحو ١٣ مليار دولار يضاف اليها التعهدات الاميريكية البالغة نحو ٢٠ مليار دولار، اذ بدأت أكثر من دولة بالإعلان عن ربط الوفاء بالتزاماتها بشروط متنوعة تتراوح بين نقل السلطة الى العراقيين وقيام حكومة منتخبة وبين استفادة شركاتها من كعكة إعادة الاعمار من خلال الحصول على حصة مباشرة من عقود الاعمار او ربط التمويل باستيراد معدات وآلات وبضائع من الدول المانحة، إضافة الى ان جزء من التمويل سيكون على شكل ائتمان الصادرات. يضاف الى ذلك تزايد الشكوك بالتزام الدول بالتعهدات التي قطعتها على غرار ما حدث في مؤتمرات سابقة للدول المانحة لإعادة الاعمار مثل لبنان وافغانستان وذلك اذ لم يتم إعطاء دور اكبر للدول المانحة في إعادة الاعمار وكذلك في إعادة بناء الدول العراقية.

وتبقى اليابان من أكثر الدول جديه والتزاماً بما تعهدت بهِ للمساعدة في جهود إعادة اعمار العراق حيث انها تعهدت بتقديم ٥ مليار دولار منها ٣.٥ مليار دولار كقرض ميسر بالين الياباني والمتبقي ١.٥ مليار كمنحة، ومع منتصف عام ٢٠٠٦ أنجزت ضخ مبلغ المنحة الى الجانب العراقي وبدأت المباشرة بأعلان المشاريع المشمولة بالقرض الميسر.

المبحث الرابع: الاستنتاجات والتوصيات.

أولا: الاستنتاجات.

١- ان الاحتلال الأمريكي للعراق قد فرض تحديات خطيرة ليس على الاقتصاد العراقي فحسب، وإنما على اقتصادات الدول العربية مجتمعة تجعل من الصعب على الاقتصاد العراقي ان يندمج في محيطه الاقليمي والدولي بسهولة.

٢- ان التخبط في وضع السياسات الملائمة والخطط الاقتصادية الناجحة لبدء عملية إعادة اعمار حقيقية ولاسيما على صعيد توفير الخدمات الأساسية مثل الصحة والكهرباء وغيرها أدى الى فشل الخطوات التي اتخذتها الإدارة الأمريكية للإسراع بعملية إعادة الاعمار، ولا سيما في ظل جهلها بحقائق الأمور في العراق، وتصاعد العمليات التي استهدفت أنابيب النفط لا سيما في ظل اهتمامها بإعادة بناء صناعة النفط على حساب تقديم المساعدات الإنسانية للشعب، كما ان اتجاهها نحو خصخصة المؤسسات العامة العراقية من خلال التمهيد لبيع ١٠٠ مؤسسة عامة سيترتب عليه تأثيرات اجتماعية سلبية عديدة مثل رفع أسعار الخدمات الأساسية وتسريح أعداد هائلة من القوة العاملة مما يزيد من مخاطر البطالة والفقر.

٣ - وحتى لو توفرت البيئة الملائمة لرفع الإنتاج النفطي العراقي الى أعلى مستوياته في غضون الشهور المقبلة فان ذلك سيضع منظمة "أوبك" في موقف حرج خاصة مع توقع انهيار أسعار النفط، الأمر الذي سيضعف موقفها وسيفقد دول الأوبك وغيرها من الدول العربية المصدرة للنفط جزءا كبيرا من إيراداتها المالية مما سيعرضها لمشاكل اقتصادية لاعتمادها على النفط بصورة رئيسية في مختلف أنشطتها ومواردها من النقد الأجنبي.

٤ - من المتوقع ان يزداد ضخ النفط العراقي كثيرا، بعد ارتفاع أسعار النفط عالميا، لكن ذلك لايعني ازدياد الحصيلة الإجمالية من إيرادات النفط لصالح العراق لان العراق لايزال يستورد كميات كبيرة من المشتقات النفطية، تستنزف موارده المالية بحيث وصلت الى أكثر من سبعة مليارات دولار في العام ٢٠٠٥، ولاسيما في ظل الدعم الكبير للمشتقات النفطية. والنتيجة ان ما يحصل عليه العراق لقاء نفطه سيقل الى الحد الأدنى، فضلاً عن انفتاح أبواب صرف عديدة ستسهم في التهام تلك العوائد منها: التعويضات، إعادة التعمير والتنمية، تسديد الديون الخارجية المتراكمة الفوائد، الصرف على قوى الاحتلال والإدارة الأجنبية للعراق الجديد، وهي أبواب صرف قد تستمر لعدة سنوات ان لم يكن لعدة عقود.

٥ - من المحتمل ان تنتظر شركات النفط الغربية- وخاصة غير الأمريكية اذا ما أتيحت لها الفرصة للمشاركة- لمدة ٥ سنوات حتى تستقر الأمور قبل ان تبدأ في ضخ استثماراتها طويلة الأجل بالعراق في ظل الاتجاه نحو تخصيص صناعة النفط العراقية، وبالمقابل تسعى الإدارة الأميركية الى رهن جزء من عائدات العراق النفطية والغازية المقبلة لضمان قروض تهدف الى تمويل إعادة اعمار العراق على المدى الطويل وهو المشروع الذي يدعمه مصرف التصدير والاستيراد الأمريكي.

٦- ان عدم الاستقرار السياسي والأمني والفساد الإداري والمالي المتفشيان في مؤسسات الدولة لا تزال التحدي الرئيسي أمام إعادة اعمار العراق.

٧- ان مصارف أمريكية من بينها ثلاثة من أضخم المصارف أبدت استعدادها للمساهمة في إعادة بناء النظام المالي في العراق، مما يعطي الفرصة لوضع الاقتصاد العراقي في المسار الصحيح، فضلا عن امكانية اكبر في حل المشاكل المعلقة مثل معضلة الديون العراقية.

ثانيا: التوصيات.

١- ان الأهداف المباشرة تتركز في ثلاثة مسارات رئيسية هي بناء قدرة الحكومة العراقية على ادارة برنامج إعادة الاعمار بما في ذلك ادارة مبالغ كبيرة من التمويل الخارجي بطريقة تتسم بالشفافية وقابلة للمسائلة والبدء في برامج طوارئ للوفاء بحاجات ملحة كخلق فرص العمل وانعاش البنية التحتية والخدمات الأساسية والمسار الثالث هو تقديم المشورة بشان السياسات المتعلقة بالتحول الى الاقتصاد الحر مع خطة متوسطة الامد للتنمية.

٢- يتطلب انجاح جهود إعادة اعمار العراق ايجاد حل مناسب ومقبول من كافة الاطراف لمستقبل العراق السياسي، كما يتطلب إعادة الاعمار توافر شروط موضوعية أهمها الاستقرار الامني والاجتماعي والاقتصادي وتحقيق استقرار سعر صرف العملة وتطوير القطاع المصرفي والتوجه للخصخصة والانفتاح في استقطاب الاستثمارات الاجتبية المباشرة، ووضع الاطار المؤسس للتعامل مع المستثمرين وتسهيل اقامة مشروعاتهم، وكذلك وضع قواعد واضحة لأداء الاعمال وإعادة تأهيل القيادات العراقية وتأسيس البنية التحتية للاقتصاد الرقمي.

٣- وضع الإستراتيجية المناسبة التي تستند الى الواقع كما هو على الأرض، وتسمح بالاستجابة بسرعة لاحتياجات الشعب العراقي المباشرة التي سيتم تحديدها استنادا الى خطة تنموية يضعها العراقيون، وتحديد الأوليات من وجهة نظرهم، على ان يتم تمويلها بالتنسيق مع العراقيين والجهات المانحة. تعتمد الشفافية في إحالة العقود، والإشراف على الأموال وإنفاقها.

٤- وضع خارطة اقتصادية لتحديد فرص الاستثمار، وتحديد المناطق المستقرة والآمنة لبدء الاستثمار.

ثالث: نحو إستراتيجية وطنية لإعادة أعمار العراق.

تعد الإستراتيجية التنمية الوطنية التي قامت بأعدادها وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي القاعدة الأساس التي يمكن من خلالها وضع إستراتيجية فاعلة لعملية إعادة الاعمار في العراق. وتستند إستراتيجية التنمية الوطنية في العراق على حقيقة مفادها ان الاقتصاد العراقي لم يكن مدارا بصورة جيدة خلال الأربعين سنه الماضية وان الشعب العراقي أصبح اليوم بحاجه ماسة الى إستراتيجية بديله تحل محل السياسات السابقة. فقد كان العراق يتمتع باكتفاء ذاتي في الزراعة مع تمتعه بثروة نفطية هائلة إضافة الى قطاع خاص نابض بالحياة وشعب متعلم وماهر، فتحول من كونه أكثر الشعوب تقدما في منطقة الشرق الأوسط الى شعب تدنت فيه مؤشرات التنمية البشرية الخاصة به الى أدنى مستوى في المنطقة.وان هذه الإستراتيجية تستند على رؤية تتلخص بتحويل العراق الى دولة مسالمة، ديمقراطية موحدة ومزدهرة، والى سوق متطورة على صعيد الاقتصاد الإقليمي ومتكاملة ومنفتحة على الاقتصاد العالمي. وان هذه الرؤيا الطموحة للعراق لا يمكن ان تتحقق الا من خلال اقتصاد قائم على مبادئ السوق ومنفتح على العالم، تقوده براعة وابداعية المؤسسات الخاصة ويقوم على حكم القانون.

وعلى العموم فأن العنصر الأساسي لتحقيق التنمية المستدامة في العراق يكمن في المساهمة الفعالة للسكان في نشاطات الإنتاج وخلق الثروة وهذا يتطلب تأمين مشاركة جميع العراقيين في المناطق كافة في تنفيذ إستراتيجية التنمية الوطنية والعملية التنموية. ان المشاركة الفاعلة للمناطق يمكن توفيرها من خلال:

١- التخلي والى الأبد عن النظام المركزي لإدارة الاقتصاد.
٢- زج السلطات الإدارية في جميع أنحاء العراق للمساهمة في إعداد وتحديد الأولويات وتنفيذ المشروعات التنموية.
٣- توزيع الاستثمارات بشكل عادل بين جميع مناطق العراق بالاعتماد على مؤشرات اقتصادية واجتماعية تعكس الوضع الاقتصادي والاجتماعي فيها وتأخذ بنظر الاعتبار حجم السكان وحالتهم المعيشية مقارنة بالمناطق الأخرى من البلاد .
٤- حث المانحين على التقيد بالتوزيع الإقليمي للموارد الأجنبية وفقا لما تحدده الموازنة الوطنية.

وترتكز إستراتيجية التنمية الوطنية على أربع دعامات أساسية ستحكم النشاطات الإستراتيجية العامة لإعادة الاعمار والتنمية هي:

١- تقوية أسس النمو الاقتصادي.
٢- اعادة حيوية القطاع الخاص.
٣- تحسين نوعية الحياة .
٤- تقوية الحكم الصالح والأمن في البلاد .

من جانب آخر التأكيد على أهمية الدور الذي يمكن ان يلعبه المجتمع الدولي في اعمار العراق، ومن هذا المنطلق يصبح من المفيد للولايات المتحدة وللعراق على حد سواء ان يتم السماح بدور دولي اكبر في العراق والتخلي عن التفرد بجهود ومشروعات الاعمار وهو ما يمكن تحقيقهُ عبر وجود مظلة دولية تتولى تنسيق جهود الاعمار متمثلة بالأمم المتحدة والتي ستسهم في توفير الغطاء الدولي والوجهة الشرعية لمن يرغب في المساهمة بجهوده تجاه إعادة بناء واعمار هذا البلد، فضلا عن ذلك يجب على الحكومة العراقية الحالية ان تتولى المهمة بنفسها لتحقيق الأهداف المطلوبة .

المصادر:

١- اغرمان، سوزان روز، الفساد والحكم، ترجمة فؤاد سروجي، الأهلية للنشر، عمان، ٢٠٠٣.
٢- جمهورية العراق، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء،المجاميع الإحصائية السنوية.
٣- حسن، محمد سلمان ، دراسات في الاقتصاد العراقي، بيروت، ١٩٦٦.
٤- الراوي، علي، اعمار العراق، تداعيات المنجز والمشكل، بحث منشور على صفحة المعرفة، مؤسسة الجزيرة، ٢٠٠٦/٥/١٧.
٥- زيدان محمد، الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية، نظرة تحليلية للمكاسب والمخاطر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، الجزائر، العدد الأول.
٦- ضمان الاستثمار، نشرة دورية، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، العدد ١٨٣، السنة الحادية والعشرون، تشرين الثاني، ٢٠٠٣ .
٧- عبد الله، محي الدين حسين ، دور السياسات الحكومية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر لإعادة اعمار العراق، مع إشارة خاصة لدور وزارة الخارجية، بحث مقدم الى معهد الخدمة الخارجية.
٨- عليوي، هادي حسن، إستراتيجية الاستثمار في العراق، صحيفة آفاق إستراتيجية، بغداد، ٢٠٠٦.
٩- مجلة الاقتصاد والأعمال، ، الشركة العربية للصحافة والنشر والإعلام. العدد ٢٩١، السنة الخامسة والعشرون، آذار، ٢٠٠٤.

١٠- مجلة الاقتصاد والأعمال، ، الشركة العربية للصحافة والنشر والإعلام. العدد ٢٩١، السنة الخامسة والعشرون، آذار، ٢٠٠٤.
١١- مجلة الاقتصاد والأعمال، الشركة العربية للصحافة والنشر والإعلام، العدد ٢٩٠، السنة الخامسة والعشرون، آذار، ٢٠٠٤.
١٢- وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، إستراتيجية التنمية الوطنية، ٢٠٠٥-٢٠٠٧، تقرير مركز الدراسات الدولية، واشنطن.
١٣- وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، الحصيلة الإجمالية من النشاطات والتجارب لعام ٢٠٠٤، تقرير إجمالي للعام ٢٠٠٥.
14- Reports of Special Inspector General for Iraq Reconstruction. (SIGIR).
15- The 2005 Transparency International Corruption Perceptions Index.